

Distr.: General
16 January 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون
البند ١١١ من جدول الأعمال
تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام

صندوق بناء السلام

تقرير الأمين العام

مو جز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٨٢، ويغطي أنشطة صندوق بناء السلام في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

وقد أخذ الصندوق يحرز نجاحاً متزايداً باعتباره أداة لدعم البلدان الخارجة من النزاعات، كما أخذ موقعه الاستراتيجي يزداد وضوحاً. وتبين البيانات المستقاة من التقييمات المستقلة وتقارير الأنشطة والاستعراضات المواضيعية الإسهام الإيجابي الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة، بدعم من الصندوق، في إحراز النتائج في مجال بناء السلام، كما تبرز أيضاً في الوقت نفسه المجالات التي لا تزال بحاجة إلى التحسين. وتوفر خطوط الأساس التي تم تحديدها في عام ٢٠١١ القاعدة اللازمة لقياس أداء الصندوق بصورة جارية.

وقام الصندوق، في عام ٢٠١١، بتخصيص مبلغ ٩٩,٤ مليون دولار، تمشياً مع الهدف المحدد في خطة عمله للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، وهو تخصيص مبلغ ١٠٠ مليون دولار سنوياً. وتمثل الإيرادات الخاصة لعام ٢٠١١، وهي ٦٦,٧ مليون دولار، تحسناً ملموساً بالمقارنة بإيرادات عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وعلى الرغم من أن الأموال التي تم ترحيلها سوف تدعم هذا المستوى من النشاط المقرر لعام ٢٠١٢، فإنه سيلزم توفير مزيد من الأموال لعام ٢٠١٣ وما بعده.



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	الموقع الاستراتيجي لصندوق بناء السلام	٣
ثالثا -	الأداء العالمي	٤
ألف -	التأثير	٤
باء -	المخصصات والإيرادات	٤
جيم -	مؤسسات الأمم المتحدة المستفيدة والنفقات	٨
رابعا -	عمل صندوق بناء السلام في بلدان محددة	١٠
ألف -	البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام	١٠
باء -	البلدان المستفيدة الأخرى	١٥
خامسا -	خطة إدارة الأداء والنتائج المتحققة في المجالات ذات الأولوية	٢٢
ألف -	قياس فعالية البرامج	٢٢
باء -	الوقوف على النتائج في المجالات الأربعة ذات الأولوية لصندوق بناء السلام	٢٣
جيم -	التحديات	٣٠
سادسا -	إدارة صندوق بناء السلام والرقابة عليه	٣١
ألف -	إدارة فعالية صندوق بناء السلام	٣١
باء -	الفريق الاستشاري	٣٥
جيم -	مبادرة تعزيز المساواة بين الجنسين	٣٥
دال -	إدارة مكتب دعم بناء السلام	٣٧
هاء -	إقامة الشراكات والتعاون مع الصناديق الأخرى	٣٧
سابعا -	الاستنتاجات	٣٨

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٢/٦٣ إلى الأمين العام أن يقدم تقارير سنوية عن أنشطة صندوق بناء السلام. ويقدم هذا التقرير، وهو الخامس من نوعه، أحدث المعلومات المتوافرة بشأن أنشطة الصندوق في الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. واعتباراً من عام ٢٠١٢، سيصدر التقرير الخاص بالصندوق بالتزامن مع التقارير السنوية للجنة بناء السلام. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع التالي: www.unpb.org.

ثانيا - الموقع الاستراتيجي لصندوق بناء السلام

٢ - يركز الصندوق، في سبيل مضاعفة تأثيره إلى أقصى درجة، على دعم مجموعة محدودة من الدول فيما يتصل بأنشطة محددة من أنشطة بناء السلام. ويستند ترتيب الأولويات إلى المزايا النسبية المتوافرة لدى الصندوق، وهي: صغر حجم الفريق وقدرته على اتخاذ قرارات سريعة؛ وتكليفه بولاية تتيح له الدخول في مجازفات محسوبة والعمل في بيئات ميسّسة وهشة؛ وارتباطه مع لجنة بناء السلام بعلاقة خاصة؛ ووجود آلية لديه، هي لجنة التوجيه المشتركة، تمكّن الجهات الوطنية من السيطرة على زمام الأمور، مع الحفاظ على المرونة في الوقت نفسه؛ وتوافر الإمكانية أمامه، على أساس الميزة النسبية، لطلب المساعدة من منظومة الأمم المتحدة بأكملها؛ وتمتعه بالمرونة اللازمة لدعم قطاع الأمن (وهو ما يتم في كثير من الأحيان بعيداً عن المساعدة الإنمائية الرسمية)؛ وامتلاكه لآليات تحفز المناقشات الاستراتيجية على صعيد القيادة، ومن ثم تمكين القادة من الحكومات ومن الأمم المتحدة والمجتمع المدني من تحديد الأولويات المناسبة التي تلائم كل سياق بعينه؛ ووجود القدرة لديه على سد الفجوة التي كثيراً ما تنشأ بعد انتهاء النزاع، ولكن قبل أن تبدأ المساعدات الإنمائية الأكبر في التوافر.

٣ - وبناء على هذه الميزات النسبية، يركز الصندوق على الحالتين المعروضتين أدناه. فهو يستجيب، أولاً، على نحو سريع بتقديم الدعم اللازم في لحظات التحول الحرجة. ذلك أنه يقوم في الأيام الأولى بعد انتهاء النزاعات - على سبيل المثال، عقب توقيع اتفاقات السلام أو عقب حدوث الانتقالات السلمية - بدعم عمليات التعزيز السريع للحكومات والجهات الفاعلة المشاركة في بناء السلام المستدام. ويسعى الصندوق إلى تمكين المجتمع الدولي، خصوصاً الأمم المتحدة والقيادات السياسية والإنمائية، من الاستجابة لاحتياجات بناء السلام على الصعيد الوطني.

٤ - و ثانيا، يقدم الصندوق الدعم المتعدد السنوات لمواصلة توطيد السلام. فعندما تلتزم القيادة في أحد البلدان بمعالجة المسائل التي تشعل النزاع العنيف، يسعى الصندوق إلى تقديم الدعم إلى الدولة لزيادة قدرتها على الاستجابة لمواطنيها. وتحظى البلدان التي تلتزم المساعدة من لجنة بناء السلام بالأولوية في الحصول على هذا الدعم الطويل الأجل، وقد تلقت ما يزيد على ٦٠ في المائة من موارد الصندوق منذ عام ٢٠٠٧. ويمكن للبلدان غير المدرجة على جدول أعمال اللجنة أن تتلقى أموالا طويلة الأجل، ويتوقف ذلك على معيار رئيسي هو المستوى الذي تبديه من الالتزام بالتصدي للمسائل الأساسية المتعلقة ببناء السلام. وتندرج البلدان الهشة المتضررة من النزاعات، التي تنتمي لمجموعة الدول الهشة السبع والتي تعهدت بالتزامات من هذا القبيل، ضمن المرشحين الطبيعيين لتلقي هذا الدعم. ويشارك فريق كبار المسؤولين التابع للأمم المتحدة والمعني بسياسات بناء السلام في وضع التوصيات المتعلقة باستحقاق البلدان للدعم (انظر الفرع السادس - هاء).

ثالثا - الأداء العالمي

ألف - التأثير

٥ - إن هدف الصندوق هو العمل في سياقات ما بعد النزاع التي يوجد فيها التزام وطني ببناء السلام، وبالتالي رؤية الاستقرار يتوطد. ويهدف الصندوق إلى تتبع مؤشرين عامين من أجل رصد الاتجاهات العامة في حافظة أعماله، وهما: (أ) عدد البلدان التي تقع من جديد في دائرة العنف؛ و (ب) عدد البلدان التي تنكمش فيها تقديرات ذلك الخطر. وفيما يخص المؤشر الأول، لم تشتعل الحرب من جديد على نطاق عام في أي من البلدان التي أعلن الصندوق رسميا منذ عام ٢٠٠٧ أنها مستحقة للدعم، كما لم تنهار الدولة في أي من تلك البلدان. أما فيما يخص المؤشر الثاني فيعكف الصندوق حاليا على تقييم مؤشرات البحوث المستقلة التي يمكن استخدامها للحكم على تغير مستويات خطر التعرض للانتكاس. وبصفة مؤقتة، تشير تقديرات مكتب دعم بناء السلام إلى أن نحو نصف البلدان التي أعلن الصندوق استحقاتها للدعم قد شهدت انخفاضا في خطر الوقوع من جديد في دائرة العنف خلال فترة عمل الصندوق معها.

باء - المخصصات والإيرادات

٦ - حُدِّد في خطة العمل للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ هدف لتخصيص الموارد قدره ١٠٠ مليون دولار سنويا من المخصصات التي تقدم لعدد أقصاه ٢٠ بلدا نشطا في أي وقت

من الأوقات. وقد تحقق هذا الهدف في عام ٢٠١١، إذ تم تقديم مخصصات جديدة إلى ١٤ بلدا (انظر الجدول ١).

الجدول ١

مخصصات صندوق بناء السلام المعتمدة للبلدان

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

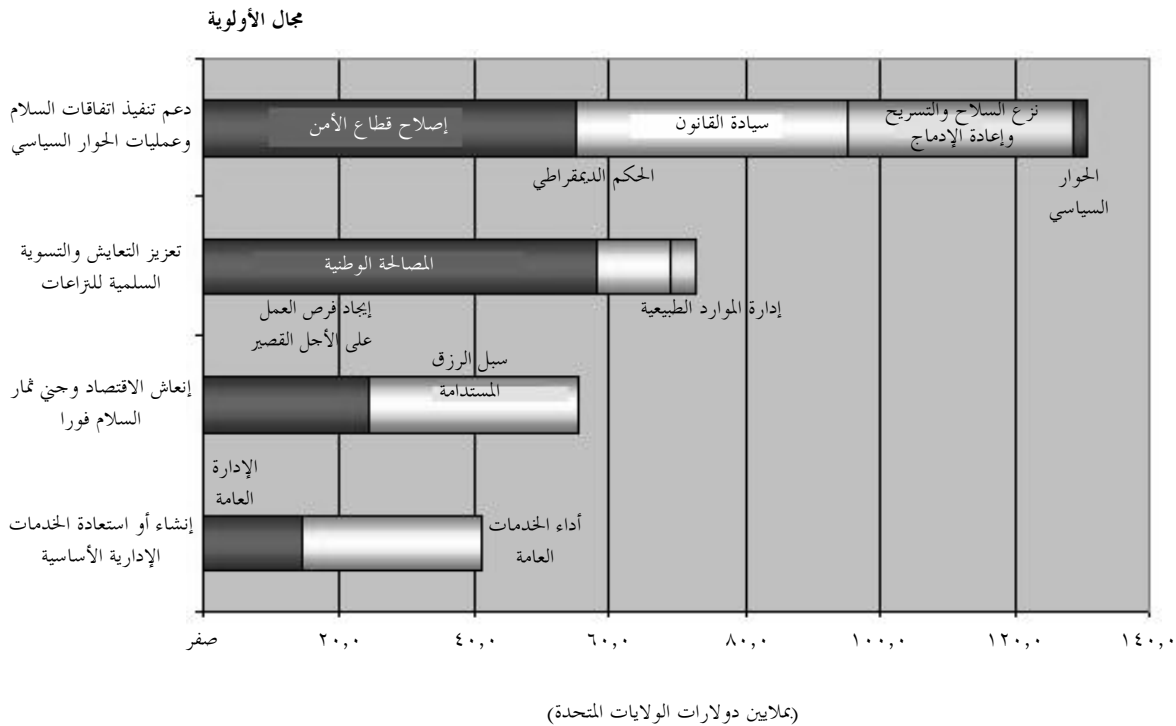
المخصصات في عام ٢٠١١	المخصصات التراكمية حتى الآن			خطط الأولويات المعتمدة	البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام
	مرفق بناء السلام والتعافي	مرفق الاستجابة الفورية	المجموع		
					بوروندي
٩,٢٠	٤٤,٢٠	٥,٠٠	٤٩,٢٠	شباط/فبراير ٢٠٠٨ وأيار/مايو ٢٠١١	
—	٣٠,٠٠	١,٠٠	٣١,٠٠	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وشباط/فبراير ٢٠١٠	جمهورية أفريقيا الوسطى
١٧,٨٠	٢٢,٨٠	١,٠٠	٢٣,٨٠	نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	غينيا
٠,٣٣	٤٢,٠٠	٣,٣٤	٤٥,٣٤	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١١	غينيا - بيساو
١٧,١٥	٣٥,١٥	١,٧٢	٣٦,٨٧	شباط/فبراير ٢٠٠٨ وأيار/مايو ٢٠١١	ليبيريا
١٤,٢٥	١٨,٨٠	٧,٨٥	٢٦,٦٥	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	سيراليون
٥٨,٧٣	١٩٢,٩٥	١٩,٩١	٢١٢,٨٧		المجموع الفرعي
					البلدان غير المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام
—	صفر	٢,٧٣	٢,٧٣		تشاد
٠,٤٠	٩,٠٠	٠,٤٠	٩,٤٠	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	جزر القمر
٩,٥٠	١٢,٥٠	٥,٥٣	١٨,٠٣	تموز/يوليه ٢٠٠٨	كوت ديفوار
—	٢٠,٠٠	صفر	٢٠,٠٠	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩	جمهورية الكونغو الديمقراطية
١١,٠٠	١٠,٠٠	١,٠٠	١١,٠٠	آذار/مارس ٢٠١١	غواتيمالا
—	صفر	٣,٨٠	٣,٨٠		هايتي
—	صفر	١,٠٠	١,٠٠		كينيا

المخصصات في عام ٢٠١١	المخصصات التراكمية حتى الآن			خطط الأولويات المعتمدة	
	المجموع	مرفق البناء السلام والاستجابة الفورية	مرفق بناء السلام والتعافي		
٧,٠٠	١٠,٠٠	١٠,٠٠	صفر		قيرغيزستان
٣,٠٠	٣,٠٠	٣,٠٠	صفر		لبنان
٠,٩٠	١٠,٩٠	٠,٩٠	١٠,٠٠	تموز/يوليه ٢٠٠٨	نيبال
٢,٠٠	٣,٠٠	٣,٠٠	صفر		الصومال
-	٣,٠٠	٣,٠٠	صفر		جنوب السودان
٢,٣٦	١٢,٣٩	١٢,٣٩	صفر		سري لانكا
٤,٥٢	٤,٥٢	٤,٥٢	صفر		السودان
-	٠,٩٩	٠,٩٩	صفر		تيمور - ليشتي
-	١٤,٠٠	صفر	١٤,٠٠	آب/أغسطس ٢٠١٠	أوغندا
٤٠,٦٨	١٢٧,٧٧	٥٢,٢٧	٧٥,٥٠		المجموع الفرعي
٩٩,٤٢	٣٤٠,٦٣	٧٢,١٨	٢٦٨,٤٥		المجموع

٧ - وتأكيذا للأولوية التي يوليها الصندوق للبلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام، بلغت نسبة المخصصات المعتمدة لتلك البلدان من مجموع المبالغ المخصصة ٥٢ في المائة لعام ٢٠١٠ و ٥٩ في المائة لعام ٢٠١١. وأضيفت في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ستة بلدان مستفيدة جديدة (هي أوغندا وتشاد وجنوب السودان وغواتيمالا وقيرغيزستان ولبنان). ويعرض الشكل الأول المخصصات التراكمية التي تغطي المجالات ذات الأولوية للصندوق (انظر أيضا الفرع الخامس).

الشكل الأول

ميزانيات المشاريع المعتمدة، حسب مجالات الأولوية والنتائج (في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)

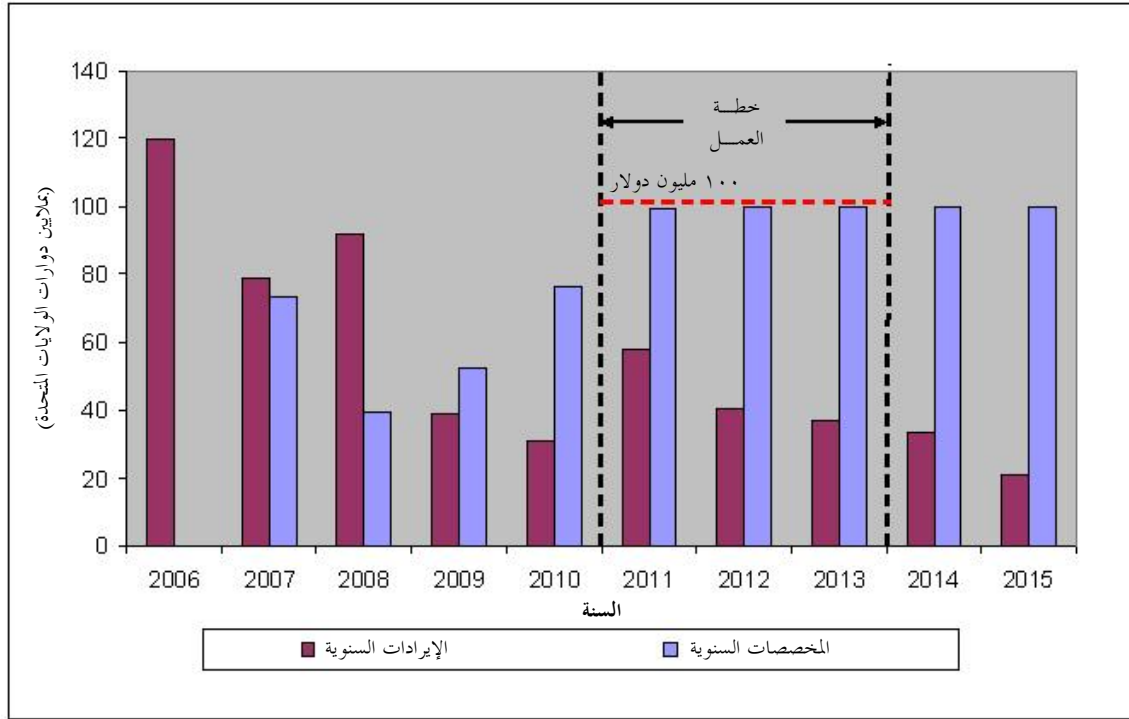


٨ - وتبلغ المساهمات المؤكدة التي وردت بالفعل لعام ٢٠١١ ما مجموعه ٦٦,٧٣ مليون دولار (انظر الشكل الثاني)، وهو ما يمثل زيادة ملموسة بالمقارنة بعام ٢٠١٠ الذي بلغت فيه هذه المساهمات ٣١,٣٠ مليون دولار. وقد انضم بلدان (باكستان وسويسرا) لمانحي الصندوق^(١). ويستفيد أيضا الصندوق في الوقت الحالي من خمسة اتفاقات متعددة السنوات، وثمة مؤشرات تدل على إمكان البدء في عام ٢٠١٢ في ثلاثة اتفاقات أخرى. وإجمالاً، حصل الصندوق على فوائده قيمتها ١٨ مليون دولار (في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)^(٢). وعلى الرغم من هذه البوادر المشجعة، وبرغم أن الصندوق لديه موارد كافية للوفاء بمهدفه المتمثل في تخصيص مبلغ ١٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٢، فإنه لن يفي بمهدفه لعام ٢٠١٣ دون زيادة إيراداته.

(١) ترد قائمة كاملة بمساهمات المانحين على الموقع الشبكي: <http://mdtf.undp.org/factsheet/fund/PB000>.

(٢) يتجاوز هذا المبلغ مجموع النفقات العامة البرنامجية التراكمية التي يفرضها الصندوق والوكيل الإداري.

الشكل الثاني
إيرادات صندوق بناء السلام ومخصصاته، ٢٠٠٦-٢٠١٥



جيم - مؤسسات الأمم المتحدة المستفيدة والنفقات

٩ - تلقى ما مجموعه ١٨ مؤسسة تابعة للأمم المتحدة أموالاً بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بعدد تلك المؤسسات في نهاية عام ٢٠٠٩، وهو ١٣ مؤسسة (انظر الجدول ٢). ولا يزال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو أكبر الجهات المستفيدة، بالقيمة الدولار، وإن كانت حصة التمويل المخصصة لمجموعة أوسع من المنظمات قد أخذت في التزايد. وحتى الآن، لم تتلق إدارة الشؤون السياسية ولا إدارة عمليات حفظ السلام أي دعم مباشر. ومن الخطوات البارزة الرئيسية في عام ٢٠١١ توقيع مذكرة التفاهم بين مكتب الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء التابع للبرنامج الإنمائي والمراقب المالي للأمم المتحدة، مما أفسح المجال أمام هيئات الأمانة العامة لتلقي التمويل. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كان مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو هو أول المستفيدين من هذه المرونة الإضافية. وبحلول نهاية عام ٢٠١١، بلغت نسبة التحويلات إلى البلدان التي بها بعثات تقود شؤونها إدارة الشؤون السياسية ٤٨ في المائة من

جميع التحويلات، وكانت تلك النسبة فيما يتعلق بالبعثات التي تقود شؤونها إدارة عمليات حفظ السلام ٢٩ في المائة.

الجدول ٢

تدفقات المشاريع حسب المنظمة المستفيدة، ٢٠٠٩-٢٠١١

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

التحويلات	التدفقات					
	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٢,٥٤	٤٠,٢٥	٣٦,٠٠	٢٨,٦٩	٣٢,٤٨	
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٢,٩٣	١٢,٣٩	٣,٩٠	٢,٤٦	٣,٠٩	
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٤,١٠	١٠,٤٢	٦,٠٨	٢,٦٧	٤,١٣	
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	١,٤٨	٤,٥٧	٨,٦٨	٢,٢٨	٢,٥٦	
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٣,٣٧	٤,٧٠	١,٦٤	٢,٥٣	٢,١٢	
المنظمة الدولية للهجرة	١,٦١	٣,٤٦	١,٤٣	٣,٨٤	٢,٤٥	
منظمة الأغذية والزراعة	٠,٨٠	٤,٢٨	٤,٢٩	٠,١٢	٠,٥٦	
إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة	—	—	٦,٢٧	—	—	
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	٢,٠٠	٠,٩٥	٢,٤٧	٠,٣٥	١,٢١	
برنامج الأغذية العالمي	—	٢,٩٥	٢,٤١	—	٠,٧٨	
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	—	٠,٥١	١,٠٧	١,١١	٠,٠١	
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	١,٠٥	١,١٥	٠,٦٢	٠,٧١	١,٢٩	
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	٠,٧٥	٠,٩٢	٢,٠٠	٠,٢٠	١,٥٤	
منظمة العمل الدولية	١,٨٥	١,٠٠	٠,٧٠	٠,٠٧	١,١٨	
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	—	١,٠٥	٠,٩٠	—	٠,٢٨	
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	—	—	٠,٧٤	٠,٢٢	٠,٣٠	
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	—	—	١,٤٢	—	—	
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	—	٠,٧٦	—	—	—	
المجموع	٤٢,٤٨	٨٩,٣٦	٨٠,٦١	٤٥,٢٥	٥٣,٩٧	-

(أ) يجري الإبلاغ عن النفقات بصفة سنوية فقط، وذلك بحلول شهر آذار/مارس من السنة التالية.

وسيجري عرض بيانات نفقات عام ٢٠١١ بمجرد توافرها على الموقع الشبكي:

<http://mdtf.undp.org>

رابعا - عمل صندوق بناء السلام في بلدان محددة

ألف - البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام

بوروندي

١٠ - في منتصف عام ٢٠١٠، قامت لجنة التوجيه المشتركة لصندوق بوروندي لبناء السلام، التي يتشارك في رئاستها كبير المستشارين بمكتب النائب الأول للرئيس ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي^(٣)، بتقييم عملية إعادة إدماج الفئات المتضررة من النزاعات، باعتبارها الأولوية الأولى بالنسبة لتوطيد السلام. ويتبين من التقييمات أن عدد من هم بحاجة إلى المساعدة في مجال إعادة الإدماج يبلغ ١٠٠ ٠٠٠ شخص، من بينهم ١٧ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين و ٤٨ ٠٠٠ ممن أعيدوا إلى الوطن و ٣٤ ٠٠٠ من المشردين داخليا. وفي إطار الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج، أدرجت الحكومة ضمن أولوياتها برنامجا تبلغ موارده على مدى ٣ سنوات ٢٤ مليون دولار. وبدعم من لجنة بناء السلام، خصص الصندوق مبلغ ٩,٢ ملايين دولار لذلك البلد، في تفعيل لسياسته الجديدة المتفق عليها بشأن حالات التجديد. ويهدف الصندوق بهذه المساهمات، التي ستقدمها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أن تكون عاملا تحفيزيا وأن تساعد اللجنة وغيرها من الشركاء في تعبئة التمويل الإضافي.

جمهورية أفريقيا الوسطى

١١ - في أوائل عام ٢٠١٠، خصص الصندوق ٢٠ مليون دولار لخطة أولويات بناء السلام المنقحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. ولذلك فقد تركز العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى حد كبير على التنفيذ. وبالتنسيق الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، تعمل ثمان من منظمات الأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونسيف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي)، بالشراكة مع المؤسسات الوطنية، على ثلاث ركائز، هي: إصلاح القطاع الأمني؛ وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون؛ وإنشاء مراكز إنمائية وتنشيط المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع.

(٣) خلفه في عام ٢٠١١ مكتب الأمم المتحدة في بوروندي.

١٢ - ويحرز العديد من البرامج تقدماً ملحوظاً أو أنها تسير الآن على الطريق الصحيح بعد أن كان بدء تشغيلها بطيئاً. وينسب إلى برنامج يرمي إلى دعم تسريح الأطفال الحفاظ على بعض الزخم فيما يتعلق بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الرغم من الصعوبات العامة التي تواجه تنفيذها بصفة عامة. ومما له أهمية حاسمة أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي استفادت من موارد الصندوق لتغطية الترتيبات الأمنية قد أجريت دون وقوع حوادث أمنية كبيرة. وقامت لجنة بناء السلام بزيارة مشروع للمساعدة القانونية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وأثنت ثناء كبيراً على عمله. وتعرض العمل على إصلاح السجون وبناء الشكنات في المناطق الريفية إلى حالات مطولة من التأخير عندما كان التفاوض على تفاصيل المشروع يتواصل، ولكنه يحرز تقدماً في الوقت الحالي.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، استخدم الصندوق مرفق الاستجابة الفورية التابع له في أواخر عام ٢٠١١ من أجل دعم الفرصة التي تجددت لإعادة إدماج المقاتلين السابقين، بعد أن أعلنت الحكومة رسمياً بدء المرحلة الأولى من التسريح (التي تشمل ٥٠٠ ٤ من المقاتلين السابقين) في حزيران/يونيه.

غينيا

١٤ - في تموز/يوليه ٢٠١٠، كانت السلطات الانتقالية في غينيا تجري ما اعتبر في وقت لاحق أنه الانتخابات الأكثر حرية التي تجريها منذ استقلال البلد.

١٥ - ووضعت غينيا على جدول أعمال لجنة بناء السلام في شباط/فبراير ٢٠١١. وبعد ذلك مباشرة، بدأ الصندوق الإعداد لتخصيص مبلغ جديد ليرفق ببيان اللجنة عن الالتزامات المتبادلة. وفي أعقاب الزيارة الأولية للجنة في نيسان/أبريل ٢٠١١، قاد مكتب دعم بناء السلام بعثة مشتركة بين الوكالات لضمان وضع خطة الأولويات على نحو منسق.

١٦ - واعتمد المبلغ الجديد، المخصص للمرحلة الأولى من خطة الأولويات، وقدره ١٢,٨ مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١^(٤)، وحول منه على الفور ١٠ ملايين دولار في إطار مجموعة عناصر البداية السريعة. وغينيا هي البلد الأول على جدول أعمال اللجنة الذي ليس فيه بعثة لحفظ السلام أو بعثة سياسية خاصة. وبناء على ذلك، يضمن اتخاذ تدابير إضافية مستوى عالٍ من الدعم، بما في ذلك استخدام منتدى اللجنة من أجل طرح مسائل من قبيل إصلاح القطاع الأمني، والتعاون الوثيق بين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والمنسق المقيم، واللجنة، ومكتب دعم بناء السلام،

(٤) خصص سابقاً ما مجموعه ١٢,٦ مليون دولار للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١.

والدعم المشترك من البرنامج الإنمائي، واليونسيف، ومكتب فريق الأمم المتحدة القطري. وتغطي مخصصات الصندوق المجالات التي كان يحتمل أن تتلقى اشتراكات مقررّة في ظروف أخرى.

١٧ - وستشرف لجنة التوجيه المشتركة التي يرأسها رئيس الوزراء ويدعمها المنسق المقيم على تنفيذ خطة الأولويات. ويستند التمويل في القطاع الأمني إلى العمل الذي اضطلعت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة بشكل مشترك في عام ٢٠١٠ (والذي موله الصندوق جزئياً)، وهو سيسهم في إجراء تعداد للقوات المسلحة، وإطلاق برنامج للتقاعد، والاستعانة بمستشار رفيع المستوى. وفي مجال المصالحة، تُوفّر المساعدة الفورية من أجل إجراء حوار بين المجتمعات المحلية، ولا سيما فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية جنباً إلى جنب مع تقديم الدعم إلى قيادة الحكومة في الجهود التي تبذلها في الأجل الطويل. وسيجري دعم العمالة القصيرة الأجل، وتجري حالياً مناقشات للعمل مع البنك الدولي فيما يتعلق بتوسيع نطاق هذا الدعم إلى حد أبعد.

غينيا - بيساو

١٨ - ساهم عاملان في تشكيل نشاط الصندوق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. والعامل الأول هو قيام حكومة غينيا - بيساو، بدعم من رئيس التشكيلة القطرية المخصصة التابعة للجنة، بمناشدة الصندوق أن يخصص مبلغاً جديداً للتمويل وأن يزيد الشريحة الأولية البالغة ٦ ملايين دولار التي خصصها في عام ٢٠٠٩. أما العامل الثاني، فهو بقاء الحالة السياسية هشة، مع ارتفاع مستوى العنف السياسي في نيسان/أبريل ٢٠١٠ مما أدى إلى فترة شهدت أزمة سياسية. وتواصلت الجهود الأخرى، من قبيل تفاوض الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على خارطة طريق لإصلاح القطاع الأمني. وقام مجلس الأمن في قراره ١٩٤٩ (٢٠١٠) بإدانة العنف، وطلب إلى الحكومة اتخاذ إجراءات.

١٩ - وسعى الصندوق إلى تعزيز قرار مجلس الأمن ١٩٤٩ (٢٠١٠)، وتوفير الحوافز لمتابعة الإصلاح في نفس الوقت. وقدمت لجنة التوجيه المشتركة في غينيا - بيساو، التي يشارك في رئاستها وزير التخطيط والممثل الخاص للأمين العام، خطة للأولويات تشمل على أنشطة تتعلق بإصلاح الجيش والشرطة، والحوار الوطني، والعمالة. وخصص الصندوق ١٦,٨ مليون دولار في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وكان يتعين أن تحرر الأموال المخصصة لجهود إصلاح المؤسسة العسكرية بالتزامن مع إحراز تقدم في تنفيذ القرار ١٩٤٩ (٢٠١٠). وتعاون الصندوق تعاوناً وثيقاً مع لجنة بناء السلام، التي اشتركت مع الحكومة في مناقشات تتعلق بخطة تنفيذ خارطة الطريق في مجال إصلاح القطاع الأمني التي يشكل أول خطوة فيها

إنشاء صندوق للمعاشات التقاعدية لقوى الأمن والدفاع. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، حول الصندوق ١١ مليون دولار، خصص منها ٣ ملايين دولار لصندوق المعاشات التقاعدية، ومليون دولار لإعادة الاستيعاب الاجتماعي - الاقتصادي للقوات نفسها، و ٥ ملايين دولار لبرنامج يعني بتطبيق العدالة وسيادة القانون ويتضمن تدابير لمكافحة الاتجار بالمخدرات، ومليون دولار للحوار السياسي الوطني. وسيشكل مدى مساعدة مخصصات الصندوق في تأمين تبرعات إضافية أحد مقاييس النجاح.

٢٠ - وفيما يتعلق بالعمالة، زاد الصندوق المخصصات مقارنة بالطلب، وذلك نزولا عند الأسباب القائلة بأنه يتعين توفير العمالة على نطاق كاف بحيث تشعر بها المجتمعات المحلية إذا ما أريد أن يكون لها تأثير في بناء السلام. وشجع مكتب دعم بناء السلام أيضا على مشاركة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتوفير فرص العمل في مرحلة ما بعد النزاع، وقام البرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولية بزيارة مشتركة في الربع الثاني من عام ٢٠١١.

ليبريا

٢١ - أثير إدراج ليبريا في جدول أعمال اللجنة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في صياغة إجراءات الصندوق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وطلبت الحكومة المساعدة في مجالات القطاع الأمني وسيادة القانون والمصالحة الوطنية بوصفها من أولويات بناء السلام. وتشارك في رئاسة لجنة التوجيه المشتركة كل من وزير التخطيط والشؤون الاقتصادية ووزير الشؤون الداخلية ونائب الممثل الخاص للأمين العام.

٢٢ - وسعى الصندوق، مع مراعاة التوصيات الواردة في استعراض عام ٢٠١٠ لهيكل بناء السلام بالأمم المتحدة (A/64/868-S/2010/393)، إلى إيجاد سبل للعمل على نحو أوثق مع تشكيلة ليبريا التابعة للجنة. فعلى سبيل المثال، شارك الصندوق في الزيارات الأولى التي قامت بها اللجنة إلى ليبريا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وشارك أعضاء التشكيلة الموجودون في نيويورك على نحو أكثر تواترا في اجتماعات لجنة التوجيه المشتركة عن طريق التداول بالفيديو. ونُفذ نهج جديد يقوم على "الانطلاق السريع" في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ عندما قام الصندوق بعد ثلاثة أشهر فقط من إدراج ليبريا على جدول أعمال اللجنة، بتخصيص ٣ ملايين دولار لدعم بدء الحكومة في تشغيل خمسة مراكز إقليمية للعدالة والأمن (وضع المركز الأول قيد التشغيل الفعلي بحلول نهاية عام ٢٠١١). ووضعت لجنة التوجيه المشتركة خطة أولويات كانت أكبر من المعتاد ووجهتها لدعم بيان الالتزام المتبادل الخاص بلجنة بناء السلام. وبلغت ميزانية الخطة ٨٠ مليون دولار، ساهم الصندوق فيها بتبرعات

”محفزة“ قدرها ٢٠ مليون دولار. وسيقوم الصندوق بتخصيص هذا التمويل على مراحل، وذلك ليكون قادراً على التكيف مع الأوضاع المتغيرة وفي نفس الوقت إرساء أساس للأداء فيما يتعلق بالدعم الذي سيقدم في المستقبل.

٢٣ - وبالإضافة إلى مراكز العدالة والأمن، ستدعم أيضاً مساهمة الصندوق في خطة الأولويات لجنة الأراضي والبرنامج الوطني لخدمات الشباب. ومن المتوقع تقديم المزيد من التمويل في مجال المصالحة من أجل دعم استراتيجية وطنية في هذا المجال.

سيراليون

٢٤ - تلقت سيراليون ٣٥ مليون دولار لتمويل أول خطة أولويات تضعها في عام ٢٠٠٧. ومع اقتراب مرحلة التنفيذ إلى حد كبير من نهايتها، تركزت الجهود التي بذلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير على ما يلي: (أ) إجراء تقييم مستقل؛ (ب) توفير دعم قليل موجه للمبادرات التي حددها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون؛ (ج) برجة مبلغ مخصص ”لتجديد الدعم“ قيمته ٧ ملايين دولار.

٢٥ - وأظهرت عملية التقييم التي أجريت في عام ٢٠١١ أن ٨٠ في المائة من أول خطة للأولويات قد حققت نتائج ذات صلة ببناء السلام. وتشمل الأمثلة على ذلك إنشاء لجنة حقوق الإنسان، ووضع برنامج تقديم التعويضات لضحايا الحرب، وبناء القدرات فيما يتعلق بتعميم قوانين المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل، وتوفير الدعم لاستراتيجية تنسيق مكافحة الفساد وللبث الإذاعي والتلفزيوني المستقل على الصعيد الوطني^(٥).

٢٦ - ويدعم أساساً المبلغ المخصص من الصندوق لتجديد الدعم دورة الانتخابات المقبلة في البلد. وسيعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون والبرنامج الإنمائي مع الجهات المعنية من غير الدول، من قبيل الزعماء الدينيين والتقليديين، والأحزاب السياسية، بما في ذلك أجنحة الشباب والنساء فيها، من أجل تعزيز التسامح السياسي في المجتمع وقدرته على التعامل سلمياً مع المسائل المتعلقة بالانتخابات. وحُصص للمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية حقوق الإنسان تمويل متابعة أنشطة التعويضات وحقوق الإنسان التي جرت من قبل.

٢٧ - واعتمد مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون أيضاً على مرونة الصندوق لدعم أنشطة تتفاعل مع التطورات السياسية، ولا سيما من خلال بذل الجهود

(٥) انظر تقييم سيراليون لعام ٢٠١١ على الموقع الشبكي: www.unpdf.org.

الرامية إلى معالجة التوترات بين قوات الأمن المختلفة ودعم إجراء تحقيقين مستقلين بشأن العنف السياسي (البرنامج الإنمائي).

باء - البلدان المستفيدة الأخرى

تشاد

٢٨ - قدم الصندوق تمويلا طارئا لضمان استمرار عمليات المفزة الأمنية المتكاملة. وتنشر المفزة الأمنية المتكاملة، التي تلقت الدعم في البداية من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، في ٢٢ من مراكز الشرطة في شرق تشاد وتضطلع بالأنشطة الشرطية داخل مخيمات المشردين داخليا واللاجئين وحولها، حيث تقوم بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتوفر الأمن للجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وتفيد التقارير بقيام وحدة جنسانية تتبع المفزة الأمنية المتكاملة بالمساعدة في زيادة الثقة في عملية الإبلاغ عن العنف الجنساني. وقد التمسست الأمم المتحدة وحكومة تشاد الدعم لضمان استمرار المفزة الأمنية المتكاملة في العمل خشية أن ينعدم الأمن في شرق البلد إذا ما توقف عملها. وخصص الصندوق ٢,٨ مليون دولار من خلال مرفق الاستجابة الفورية، وهو ما مكن من المساعدة على ضمان استمرارية برنامج مشترك بين البرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وساعد الصندوق أيضا في جذب المزيد من الدعم من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

جزر القمر

٢٩ - تقوم الأمم المتحدة بتنفيذ خطة لأولويات بناء السلام بقيمة ٩ ملايين دولار تركز على المصالحة الوطنية والحوار ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبناء قدرات الشرطة الوطنية وتعزيز الاقتصاد الوطني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اختارت لجنة التوجيه المشتركة مشاريع تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال توسيع قاعدة سيادة القانون ووجود الشرطة في جميع أنحاء الجزر وتحقيق فوائد مباشرة للسلام من خلال إيجاد فرص العمل. ووفرت مخصصات الصندوق الدعم التشغيلي للقضاة، بما يشمل المحاكم المتنقلة في المناطق النائية. وجرت تسوية ما مجموعه ١٥٠ قضية عاجلة، ووضعت سياسة للمساعدة القانونية (اليونيسيف). ويجري تعزيز قدرات النساء في مجال الوساطة في النزاعات من خلال تدريب ٥٠١ امرأة وسيطة، وهن الآن ناشطات في جميع الجزر الثلاث. ويجري أيضا تقديم الدعم إلى عملية إعادة إدماج الأعضاء السابقين في قوة الدرك في جزيرة أنجوان (البرنامج الإنمائي)، على الرغم من أنها تواجه صعوبات. ومن أصل ما يقدر بـ ٨٠٠ عضو سابق في

قوات أنجوان، جرت إعادة إدماج ٥٠ عضواً في الجيش، وتلقى ٢٣ عضواً تدريباً، ولكن أكثر من ٢٥٠ عضواً لا يزالون ينتظرون المساعدة.

كوت ديفوار

٣٠ - خلال الشهور الأولى من الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت كوت ديفوار تعيش أجواء مطولة من التوتر السابق للانتخابات. ونظراً إلى أن الصندوق قدم دعماً لمشاريع سابقة بشأن الحوار ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فقد وافق على وضع خطة صغيرة لأولويات بناء السلام للتصدي لأسباب النزاع الجذرية. إلا أن الأزمة السياسية وأعمال العنف التي أعقبت الانتخابات أدت إلى تبديل الوضع بصورة جذرية. وسارع الصندوق بدلاً من ذلك إلى تخصيص ٣ ملايين دولار من خلال مرفق الاستجابة الفورية لدعم عمليات إعادة إحلال الأمن وبسط سلطة الدولة وتحقيق التماسك الاجتماعي في الجزء الغربي من البلد.

٣١ - وفي تموز/يوليه ٢٠١١، قامت الحكومة بإنشاء لجنة توجيهية مشتركة وإعداد خطة لأولويات بناء السلام بتكلفة تبلغ ٢٥ مليون دولار. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، خصص الصندوق ٧,٥ ملايين دولار كمساهمة حفازة (منظمة الأغذية والزراعة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة). وستستخدم المبالغ المخصصة لدعم ما يلي: (أ) مؤسسات الحكم المحلي والأمن العام في غرب البلد وفي أبيدجان، ويشمل ذلك بناء عناصر لتحسين الرقابة المدنية؛ (ب) لجنة تقصي الحقائق والمصالحة؛ (ج) توثيق موالييد المقيمين في كوت ديفوار وجنسياتهم، ليتم بذلك التصدي لمسألة الهوية باعتبارها أحد أسباب العنف.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٢ - قام الصندوق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بتخصيص ٢٠ مليون دولار لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٦) من أجل دعم خطة الحكومة لإعادة الاستقرار والإعمار. وقد غطى ذلك المبلغ تكاليف أنشطة التسريح وإعادة الإدماج، وإقامة العدالة العسكرية، وإصلاح مؤسسات الدولة على الصعيد المحلي (المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم

(٦) حلفتها في عام ٢٠١٠ بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي). وأبلغ شركاء التنفيذ بتحقيق إنجازات، لا سيما في تعزيز حضور الدولة. وجرى توزيع موظفي الخدمة المدنية العاملين في مجالات إنفاذ القانون والإدارة المحلية وقطاع السجون والعدالة على ٣٨ مرفقا أنشئ مؤخرا، وكما تم في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري تدريب ٧٨٠ من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية و ٤١٠ من موظفي الإدارة المحلية. وعلاوة على ذلك، أصبحت الآن أربعة من مراكز تجارة المعادن الخمسة في بلدات التعدين الرئيسية في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية جاهزة للاستخدام. ويؤكد قرار الحكومة الأخير بمد خطة إعادة الاستقرار والإعمار لفترة ٣٦ شهرا أخرى على تحديد الالتزام الوطني بالبرنامج.

غواتيمالا

٣٣ - على الرغم من توقيع اتفاق السلام في غواتيمالا منذ ١٥ عاما، تظل هناك بعض الجوانب الحاسمة التي لم تعالج بصورة مستدامة قط. وفي السنوات الأخيرة، اتخذت الحكومة خطوات لمعالجة هذه المسائل العالقة، بسبل من بينها إنشاء اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا ووضع الاتفاق الوطني للارتقاء بالأمن والعدالة. ولما كانت هذه الجهود تمثل للصندوق فرصة سانحة، فقد أعلن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ تأهل غواتيمالا للاستفادة من موارده. وقام بتخصيص ١٠ ملايين دولار لدعم بناء قدرات القطاع القضائي وإصلاح الشرطة وأعمال المنظمات غير الحكومية النسائية المتخصصة في العدالة والأمن (مفوضية حقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة). ويجري حاليا إعداد مشاريع في عملية تشاورية مع الحكومة والمجتمع المدني واللجنة الدولية وغير ذلك من الشركاء.

قيرغيزستان

٣٤ - في حزيران/يونيه ٢٠١٠، تضررت قيرغيزستان من اندلاع موجة عنف عرقي، عرضت انتقالها الوليد إلى الديمقراطية للخطر. واستجاب الصندوق بسرعة بتخصيص ٣ ملايين دولار، لدعم الحكومة، وفريق الأمم المتحدة القطري، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى. وأتاح هذا الدعم المبكر تحقيق نتائج سريعة، هي: إنشاء شبكة نسائية للسلام مؤلفة من جماعات عرقية مختلفة تشارك الآن في نظام لرصد

التراع؛ وإنشاء ١٧ مركزاً للشباب في أوش و جلال - أباد من أجل العمل مع الشباب المعرض للمخاطر؛ وإصلاح قنوات الري التي تخدم ١٢٠ ٠٠٠ شخص.

٣٥ - وفي النصف الأول من عام ٢٠١١، وعقب إعلان الأمين العام رسمياً تأهل قيرغيزستان للاستفادة من موارد الصندوق، قام الصندوق بتخصيص مبلغ إضافي قدره ٧ ملايين دولار في مجالات منع نشوب النزاعات (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية حقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وأنشطة للشباب والنساء (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة) وتعافي المجتمعات المحلية وتماسكها (مشروع الري الموسع، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي). وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة حالياً مع وسائط الإعلام لتعبئتها للعمل باعتبارها من وكلاء إحلال السلام ونشر التسامح. وفي الكلمة الرئيسية التي أدلت بها الرئيسة روزا أوتونباييفا خلال الاجتماع السنوي للأطراف المعنية بالصندوق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ أرجعت الرئيسة الفضل إلى الصندوق في المساعدة على تسيير المرحلة الانتقالية، التي انتهت بانتخابات ناجحة في أواخر عام ٢٠١١.

٣٦ - وأسهمت تدابير بناء السلام هذه في قدرة البلد على وضع دستور جديد وإجراء انتخابات سلمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وإنشاء أول ديمقراطية برلمانية في المنطقة.

لبنان

٣٧ - أعلن الأمين العام في آب/أغسطس ٢٠١٠ لبنان بلداً مؤهلاً للاستفادة من موارد الصندوق، حيث أقر بأن استمرار المخاوف بشأن عدم الاستقرار يعوق استمرار التنمية والتأكيد الكامل لسلطة الدولة على جميع أراضيها. وتم في حلقة عمل مشتركة نظمت بدعم من مكتب دعم بناء السلام ومنظمة إنترپيس تحديداً أولويتين من أولويات بناء السلام، هما: تشجيع المبادرات التي تتعلق بالمواطنة وتتجاوز الانقسامات العرقية والدينية؛ والتعامل مع مناطق التوتر الجغرافية. وفي حين ركزت الأطراف السياسية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ بدرجته كبيرة على تشكيل حكومة جديدة، سعى الصندوق إلى تخصيص مبالغ، في إطار مرفق الاستجابة الفورية، يصل مجموع قيمتهما إلى ٢,٩ مليون دولار، لتشجيع الحوار في مناطق التوتر الحضرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ودعم توظيف الشباب الفلسطيني (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى). وقامت الحكومة الجديدة الآن بإنشاء لجنة توجيهية مشتركة وتهدف الحكومة إلى دمج المشروعين المذكورين في إطار مرفق الاستجابة الفورية في خطة لأولويات بناء السلام.

نيبال

٣٨ - أُعلنت نيبال بلدا مؤهلا لتلقي الدعم من الصندوق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ من أجل تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وقام الصندوق بتخصيص ١٠ ملايين دولار للمساعدة على إعطاء دفعة البداية لصندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال. وساعدت الأنشطة التي يدعمها صندوق بناء السلام في إحراز تقدم في بعض عناصر الاتفاق، بما في ذلك دعم تحضير آليات للعدالة الانتقالية، ورصد انتهاكات حقوق الطفل والتصدي لها، واستحداث وظائف للشباب، وتوثيق العنف الجنسي المتصل بالتراعات. وخضع صندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال في عام ٢٠١١ لاستعراض مستقل سلط الضوء على أهميته في عملية السلام في نيبال. وتتضمن المشاريع الناجحة مشروع "وظائف من أجل السلام" (٢,٧ مليون دولار) الذي ترعاه كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة، وهو يربط مشاريع الشباب بالقطاع الخاص. وهناك أيضا مشروع (٢,٣ مليون دولار) ترعاه منظمة الأمم المتحدة للطفولة بالاشتراك مع مفوضية حقوق الإنسان، تم عن طريقة تعزيز قدرات فرقة العمل المعنية بالأطفال والتراع المسلح على توثيق حالات الانتهاك والامتنال لحقوق الطفل والإبلاغ عنها. وأعيد إدماج أكثر من ٧٧٦ ٥ طفلا ارتبطوا بالجماعات المسلحة أو تضرروا على أي نحو آخر من التراع في ٣٤ مقاطعة.

٣٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أطلقت منظومة الأمم المتحدة بالاشتراك مع شركاء تنمية آخرين استراتيجية جديدة للسلام والتنمية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عقدت الأحزاب السياسية اتفاقا من سبع نقاط يُتوقع أن ينهض بدرجة أكبر بعملية السلام، بما في ذلك الانتهاء من إدماج المقاتلين الماويين السابقين وإعادة تأهيلهم وإعداد دستور جديد.

جنوب السودان

٤٠ - عقب الاستفتاء الذي أجري في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تحرك الصندوق بسرعة للاستجابة لأولويتين من أوليات الحكومة الجديدة. ففي نيسان/أبريل ٢٠١١، أسهم الصندوق بمبلغ مليوني دولار لبدء إنشاء نظام استراتيجي لتخزين الحبوب (برنامج الأغذية العالمي) ومبلغ مليوني دولار آخر لإعادة إدماج العائدين (منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي). واستهدف النشاطان مساعدة الحكومة على إثبات أنها تعمل على تلبية احتياجات مواطنيها الجدد. ورغم أن بدء هذين النشاطين تأخر عن الموعد المقرر لهما فقد استفادا من زيارة الرصد التي قام بها الصندوق مؤخرا لاستعراض سبل تعديلهما.

٤١ - وتقوم الآن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بالشراكة مع الحكومة، بإعداد طلب للتأهل الكامل للاستفادة من موارد الصندوق. وسيقوم مكتب دعم بناء السلام بمساعدة البعثة في إعداد خطة بناء السلام، وهو ما يندرج ضمن ولاية البعثة. ويرجّح أن تشمل الأولويات توزيع مكاسب السلام، بما يعزز نهج البعثة اللامركزي مع الحكومات المحلية.

السودان

٤٢ - تركزت الأنشطة في السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تنفيذ أنشطة خصّص لها أكثر من ٨ ملايين دولار في مطلع عام ٢٠١٠ وبرمجة أنشطة إضافية استجابة للاستفتاء والاستقلال جنوب السودان.

٤٣ - وتركزت المبالغ المخصصة في مطلع عام ٢٠١٠ على إعادة إدماج المقاتلين السابقين غير أن هذه العملية واجهتها تحديات، وخصوصاً في منطقة أبيي. وأعيد برمجة الأنشطة في أبيي لتركز بدلاً من ذلك على إعادة دمج المشردين داخلياً (مليوناً دولار، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، غير أن هذه العملية تأخرت أيضاً نتيجة للعنف. وأدى وقوع أعمال عنف في كردفان إلى وقف مؤقت وقسري لأنشطة إعادة إدماج المقاتلين السابقين (مليوناً دولار، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وبناء السلام المجتمعي، بما يشمل سكان جبال النوبة (مليوناً دولار، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين). إلا أن برامج إعادة الإدماج في الخرطوم والجزء الشرقي من البلد تمضي بسلاسة أكبر (٤,٣ ملايين دولار، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وخلصت دراسة استقصائية أجريت للعملاء في الشرق إلى أن أكثر من ٩٥ في المائة من المحيين يشعرون بأن الوضع الأمني قد تحسّن وأن ٥٨ في المائة يشعرون بقدر أكبر من الأمان في مجتمعاتهم المحلية بعد تنفيذ مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونجح الصندوق في تقديم الدعم لعملية التصويت في الخارج لضمان نزاهة الاستفتاء (١,٧ مليون دولار، المنظمة الدولية للهجرة).

أوغندا

٤٤ - وافق الأمين العام في حزيران/يونيه ٢٠١١ على تأهل أوغندا للاستفادة من دعم الصندوق، وقام الصندوق بتخصيص ١٤ مليون دولار لمعالجة ثلاث أولويات، هي: تعزيز نظم حماية المرأة والطفل من جميع أشكال العنف (صندوق الأمم المتحدة للسكان/منظمة الأمم المتحدة للطفولة)؛ تحسين سبل العيش والتعافي الاقتصادي المحلي (منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج

الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي)؛ وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة (مفوضية حقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت المنظمات التابعة للأمم المتحدة المتلقية للدعم وشركاؤها بدرجة كبيرة على بدء إقامة المشاريع وتنفيذها.

٤٥ - وتشمل النتائج تقديم دعم نفسي - اجتماعي لضحايا العنف الجنسي والجنساني في خمس مناطق. ووُضعت آليات لمنع انتهاكات حقوق الإنسان وإدماج المشردين داخليا من النساء والأطفال. واستُحدثت فرص بديلة لكسب العيش للمشردين داخليا من الشباب والنساء. وأدى وضع برنامج بناء السلام من خلال العدالة إلى بدء حملات توعية بحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل والمرأة، وبالسبل المتاحة أمام فئات السكان الضعيفة للجوء إلى نظم العدالة الرسمية وغير الرسمية. ويعمل المشروع الآن مع الشرطة الأوغندية من أجل إدراج مسائل حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني وحماية الطفل في مناهجها التدريبية.

التدخلات الأضيق نطاقا في إطار مرفق الاستجابة الفورية

٤٦ - يتيح مرفق الاستجابة الفورية للصندوق القيام باستثمارات صغيرة في الوقت المناسب. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، على سبيل المثال، بدأت مناقشات بشأن خطط لتخصيص مبالغ مالية بعد إشعار قصير لتمكين الأمم المتحدة من مساعدة اليمن في تنظيم انتخابات شباب/فبراير ٢٠١٢، التي تشكل عنصرا أساسيا في الاتفاق السياسي. وبالمثل، هناك مقترح مطروح لدراسة سبل دعم التواصل مع الشباب والنساء والجماعات المهمشة في إطار الانتخابات والعملية الانتقالية في ليبيا. وقام الصندوق بتخصيص ٣ ملايين دولار لسري لانكا بعد انتهاء الحرب الأهلية بفترة قصيرة لدعم إعادة إدماج المشردين داخليا وأعمال إزالة الألغام. وفي هايتي، ساعد برنامج مشترك وُضع بتكلفة ٣ ملايين دولار، بعد زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، في تحقيق استقرار المجتمعات المحلية المعرضة للعنف من خلال إنشاء أكثر من ٧ ٠٠٠ وظيفة مؤقتة. وتلقت الصومال أيضا ٣ ملايين دولار لأنشطة مخصصة لتعزيز الإدماج الاجتماعي المستدام للمشردين داخليا وخفض حدة التوتر بين السكان المشردين والسكان المحليين في بوتلاند.

خامسا - خطة إدارة الأداء والنتائج المتحققة في المجالات ذات الأولوية

ألف - قياس فعالية البرامج

٤٧ - في عام ٢٠١١، وضع الصندوق خطة لإدارة الأداء تهدف إلى إرشاد لجنة التوجيه المشتركة ووكالات الأمم المتحدة المستفيدة في مجال وضع البرامج التي تسهم في بناء السلام والإبلاغ بشأنها. وتسترشد الخطة بالتقييمات المستقلة التي تتجه بشكل مطرد إلى المزيد من التوحيد. وعلى وجه العموم، تؤكد التقييمات السبعة التي جرى الاضطلاع بها حتى تاريخه (انظر الجدول ٧) على الميزة النسبية للصندوق على النحو المبين في الفرع الثاني أعلاه. ويرد أدناه عرض للنتائج القطرية التي تقيس الفعالية الإجمالية للبرامج التي يدعمها الصندوق، مجمعة على الصعيد العالمي. وسيكون تنفيذ الخطة في عام ٢٠١١ بمثابة خط أساس للتقييم.

٤٨ - ويستند هذا التقرير إلى نتائج المشاريع البالغ عددها ١٢٩ مشروعاً التي كانت نشطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وجرى استعراض المشاريع على أساس إسهامها في نتائج بناء السلام، وصُنفت على النحو التالي:

(أ) مشاريع تسهم مساهمة كبيرة في نتيجة بناء السلام ذات الصلة الواردة في خطة إدارة الأداء؛

(ب) مشاريع تحقق نتائج ("نواتج") على النحو المتفق عليه ولكن بدون دليل إضافي على وجود إسهامات أوسع نطاقاً في أحد نواتج بناء السلام؛

(ج) مشاريع أداؤها دون المستوى، حيث لا ترقى إلى الأهداف المحددة أو لا تقدم الخدمات أو المنتجات على النحو المتوقع.

٤٩ - ويعرّف الصندوق "النتائج" على أنها السلوكيات التي طرأ عليها تغيير (لدى الأفراد أو المؤسسات) أو التصورات التي طرأ عليها تغيير (على سبيل المثال، زيادة الثقة في الحكومة) التي يُقدر أنها تسهم في بناء السلام. أما "النواتج" فهي المنجزات المستهدفة على الأجل القصير التي تندرج ضمن المسؤولية المباشرة لإدارة المشاريع.

٥٠ - وقد استخدمت مصادر متعددة للبيانات من أجل قياس أداء مشاريع بناء السلام في إطار كل مجال من مجالات النتائج^(٧). ثم جرى التحقق من النتائج من جانب موظفي

(٧) مصادر البيانات: (أ) تقارير الأنشطة السنوية والفصلية (البوابة الإلكترونية لمكتب الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء التابع للبرنامج الإنمائي المستمدة من ١٣٢ مشروعاً)؛ (ب) التقييمات المستقلة الخارجية التي أجريت لـ ٥٠ في المائة من الحافظات القطرية النشطة؛ (ج) استعراضات القطاعات التقنية

الصندوق ومراكز التنسيق التابعة لهم على الصعيد الميداني. ويجري حاليا استعراض المشاريع التي لا يرقى أداؤها إلى المستوى المطلوب من جانب موظفي البرامج بالتعاون مع الشركاء المنفذين من أجل تحديد التدابير اللازمة من أجل تحقيق تحسن.

باء - الوقوف على النتائج في المجالات الأربعة ذات الأولوية لصندوق بناء السلام

المجال ذو الأولوية ١: تنفيذ اتفاقات السلام

٥١ - كانت الأغلبية العظمى (٧١ في المائة) من المشاريع التي جرى استعراضها البالغ عددها ٤٨ مشروعا تمضي في مسارها السليم ونجحت في إنجاز الأنشطة المتفق عليها؛ وأظهرت ٣١ في المائة منها ما يدل على أنها أسهمت إسهاما كبيرا في نتائج بناء السلام. وتشير التفاوتات فيما بين مجالات النتائج إلى أن الدعم الذي يقدمه الصندوق قد يكون له تأثير على برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أكبر من تأثيره على البرامج المخصصة لإصلاح قطاع الأمن أو سيادة القانون، حيث إن هناك نسبة أقل من الفئتين الفرعيتين الأخيرتين قد أظهرت ما يدل على أنها ذات تأثير على مستوى أعلى (انظر الجدول ٣). وسيجري التحقيق في هذه المسألة خلال الاستعراض المواضيعي المزمع إجراؤه خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢ بشأن إصلاح قطاع الأمن.

الجدول ٣

الإسهامات الكبيرة المثبتة للمشاريع التي يدعمها صندوق بناء السلام في مجالات إصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

مخصصات الميزانية (ملايين دولارات الولايات المتحدة)	النسبة المئوية تسهم إسهامات كبيرة في بناء السلام (حسب النتيجة)	النسبة المئوية للمشاريع التي تسير وفقا للأهداف المقررة	عدد المشاريع	نتائج بناء السلام	البلدان التي يسهم الصندوق فيها إسهامات كبيرة في بناء السلام
٣١,٧	٦٤٪	٢٩٪ (١٤/٤)	١٤	زيادة الأمن العام	بوروندي، وسيراليون، وغينيا، وليبيريا
٢٦,٧	٦٨٪	٢٦٪ (١٩/٥)	١٩	تحسين إمكانية اللجوء للقضاء	بوروندي وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا، ونيبال

(نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والإدارة العامة، وتقديم الخدمات) مع إجراء دراسات حالة (جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا - بيساو، وليبيريا، ونيبال).

ناتج بناء السلام	عدد المشاريع	الولايات المتحدة	وفقا للأهداف المقررة النتيجة	النسبة المئوية للمشاريع التي تسهم إسهامات كبيرة في الصندوق فيها	البلدان التي يسهم
النجاح في إعادة إدماج المحاربين السابقين	١٥	٢٤,١	%٨٠	%٤٠ (١٥/٦)	بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، ونيبال
المجموع	٤٨	٨٢,٥	%٧١	%٣١ (٤٨/١٥)	تسعة بلدان
(٢٧ في المائة من الميزانية الإجمالية)					

النتيجة: زيادة الأمن العام على الصعيدين الوطني والمحلي

٥٢ - من بين ١٤ مشروعا تسهم في الأمن العام، قُيِّمت ٤ مشاريع بأنها "تسهم إسهاما كبيرا". ففي بوروندي أسهمت عودة ٩٠ في المائة من أفراد قوات الدفاع الوطني إلى ١٧ من الثكنات العسكرية المعاد تأهيلها ليس فقط في تحسين انضباط القوات المسلحة، ولكنها أسهمت أيضا في تحسين الأمان لدى السكان المستهدفين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

٥٣ - وفي غينيا، أسهم دعم إصلاح قطاع الأمن في انخفاض معدل العنف عما كان متوقعا فيما بين جولتي الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٠. وبينت استقصاءات قياس التصورات أن السكان المستهدفين يشعرون بقدر أكبر من الأمان نظرا لتحسن وجود قوات الأمن وسرعة تصديدها للتهديدات المحدقة بالنظام العام (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

٥٤ - وفي ليبيريا انخفضت معدلات الجريمة وأعمال العنف الغوغائية من خلال نشر الشرطة الوطنية الليبرية في المناطق الريفية. وأدى تعزيز التعاون بين المدنيين والشرطة إلى تحقيق "آثار سريعة" فيما يتعلق بالكفاءة في منع الجرائم وتحسين الأمن العام (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/شرطة الأمم المتحدة).

٥٥ - وفي سيراليون، أشار التقييم الذي أجري في عام ٢٠١١ إلى النجاح في إنشاء نظام للإنذار المبكر يغطي البلد تغطية كاملة. ورُئي في التقييم أيضا أن إنشاء فريق عامل مشترك يضم القوات المسلحة والشرطة - للمرة الأولى في تاريخ البلد - من أجل المساعدة في منع وقوع مصادمات محتملة بين القوتين الأمنيتين، كان أمرا هاما.

النتيجة: تحسين إمكانية اللجوء للقضاء

٥٦ - عملت المشاريع المشمولة بالتقييم البالغ عددها ١٩ مشروعاً على تعزيز إمكانية اللجوء للقضاء عن طريق المساعدة القضائية على الصعيد المجتمعي وبناء المؤسسات الوطنية. وترد أدناه ثلاثة أمثلة للجهات المساهمة الرئيسية.

٥٧ - فقد أنشئت لجنة حقوق الإنسان في بوروندي بشكل قانوني في حزيران/يونيه ٢٠١١، في أعقاب انتخاب أعضائها من جانب الجمعية الوطنية، بعد تقديم دعم مستمر من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، ومع تقديم الصندوق لدعم تمهيدي في عام ٢٠٠٩.

٥٨ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أبدت السلطات الوطنية تقديرها للدعم الذي يقدمه الصندوق في مجال التصدي للشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان والزيادة الكبيرة في عدد الحالات المعروضة على المحاكم المحلية. وكان أحد العوامل الرئيسية في تحسين إمكانية حصول النساء على المعونة القانونية هو التعاون الوثيق بين الوكالة المستفيدة وشبكات المحاميات التي صارت معتمدة على نفسها (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

٥٩ - وفي نيبال، جاء في تقييم الدعم المقدم إلى برامج العدالة الانتقالية أنه يقدم "إسهاما كبيرا" إلى بناء السلام. وقدمت المساعدة التقنية من أجل إعداد مشروعات لقانونين تُنشأ بموجبهما لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة ولجنة للتحقيق في حالات الاختفاء، ويخضع المشروعان حالياً لنظر البرلمان. وعمل مركز مرجعي للعدالة الانتقالية على استكمال عدة آلاف من دعاوى الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وتسليمها للسلطات الوطنية (مفوضية حقوق الإنسان/الصندوق الاستثماري للسلام في نيبال).

النتيجة: النجاح في إعادة إدماج المحاربين السابقين

٦٠ - من بين المشاريع البالغ عددها ١٥ مشروعاً التي جرى استعراضها، جاء في تقييم ٦ منها أنها "تسهم إسهاماً كبيراً" في نتائج بناء السلام. واستفاد التقييم من استعراض مواضيعي لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي يدعمها الصندوق، أُجري بالشراكة مع الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأبرز الاستعراض أن النجاح يعتمد اعتماداً كبيراً على الاشتراك مع برامج بناء السلام الأخرى التي تقدم عوائد لبناء السلام بحيث يكمل كل منها الآخر، والتي تتناول الأسباب الجذرية للتزاعلات وتبني القدرة على الانتعاش. ويعزز هذا من توجه الصندوق حالياً نحو التركيز بشكل متزايد على عنصر إعادة الإدماج من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٦١ - وفي بوروندي، أبرزت تقييمات داخلية أن أحد أنشطة الاستجابة الفورية لاحتياجات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الخاصة بما يبلغ عدده ١١ ٠٠٠ من المحاربين السابقين قد أسفر بالفعل عن تحسن الأمن في المناطق المحيطة بنقاط التجمع الأولى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

٦٢ - وفي شرق السودان، أبدى ٨٥٠ من المحاربين السابقين (أكثر من ٩٠ في المائة) رضاهم البالغ من خدمات الدعم المقدمة على الصعيد المجتمعي لإعادة إدماجهم بنجاح. وكانت التدخلات موجهة للتصدي لبعض العوامل الأساسية التي يمكن أن تشعل فتيل النزاعات، من قبيل التنافس على المياه، والافتقار إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحاجة إلى إقامة صلات مع جهات صنع السياسات الحكومية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

المجال ذو الأولوية ٢: النهوض بالتعايش المشترك والتسوية السلمية للنزاعات

٦٣ - من بين الأنشطة التي جرى استعراضها، والتي تناول المصالحة والحكم الديمقراطي، بلغت نسبة الأنشطة التي أنجزت النواتج المتفق عليها أو هي في سبيلها إلى ذلك ٨٦ في المائة، وثمة دلائل تشير إلى أن ٤٥ في المائة منها قد حققت إسهامات كبيرة صوب النتائج الأوسع نطاقاً.

الجدول ٤

الإسهامات الكبيرة المثبتة للمشاريع التي يدعمها صندوق بناء السلام في مجالات المصالحة الوطنية، والحكم الديمقراطي وتمكين المرأة

ناتج بناء السلام	المشاريع	(بملايين دولارات الولايات المتحدة)	تشير وفق الأهداف المقررة (حسب النتيجة)	النسبة المئوية للمشاريع التي تسهم إسهامات البلدان التي يسهم الصندوق فيها إسهامات كبيرة في بناء السلام	النسبة المئوية المخصصة للميزانية
إقامة شراكات فعالة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية	٣٣	٢٥,٩	٨٨٪	٥٢٪ (٣٣/١٧)	بوروندي، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وغينيا، وقيرغيزستان، وليبيريا
التصدي لموروثات النزاعات	١١	٤,٤	٨٢٪	٢٧٪ (١/٣)	السودان، وسيراليون، وليبيريا
المجموع	٤٤	٣٠,٣	٨٦٪	(٦٤ في المائة من تسعة بلدان الميزانية الإجمالية)	

النتيجة: إقامة شراكات فعالة من أجل المصالحة الوطنية

٦٤ - كللت جهود المصالحة التي دعمها الصندوق بالنجاح نسبياً، مع تقييم ٥٢ في المائة من المشاريع بأنها "تسهم إسهاماً كبيراً" في نتائج بناء السلام.

٦٥ - وفي غينيا، كان توقيع جميع الأحزاب السياسية على إعلان تلتزم فيه بإرساء إطار تنظيمي أحد النتائج المرغوبة للدعم في مجال التيسير، وذلك في أعقاب أعمال العنف التي وقعت في الاستاد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في كوناكري (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

٦٦ - وركز أحد المساعي المبذولة في قيرغيزستان على تحسين إمكانية الوصول إلى المياه، مع تعزيز الحوار بين العرقيات في أوساط ما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ من السكان الذين يعيشون على امتداد قناة أوفام "الصدقة". ووفقاً للتقارير المرحلية، ثبت أن تعزيز مهارات التيسير لدى أعضاء الجمعيات المعنية بالمياه بما يراعي أحوال النزاعات هو أمر حاسم. ونظراً للتأثير الإيجابي لهذا النهج، يجري التشجيع على التوسع فيه على الصعيد المحلي (منظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأغذية العالمي).

النتيجة: التصدي لموروثات النزاعات

٦٧ - قُيِّمت نسبة أقل نوعاً ما من الأنشطة التي تدعم تعزيز الحوكمة بأنها من "العوامل التي تسهم إسهاماً كبيراً"، مما قد يكون انعكاساً للفترة الزمنية الأطول التي تستغرقها كي تثمر عن نتائج في ذلك المجال.

٦٨ - وفي سيراليون، فعّلت الحكومة لجنّتها المعنية بمكافحة الفساد واستخدمت صلاحياتها القضائية. وقد ردت حتى الآن للخرينة الوطنية أموالاً أكثر مما هو مخصص للمشروع، وفقاً للاستنتاجات التي خلص إليها التقييم المستقل للبرامج الذي بدأه الصندوق (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

٦٩ - وفي بوروندي، مضت الانتخابات في عام ٢٠١٠ بسلام ورأى مختلف مراقبي الانتخابات الدوليين أنها كانت نزيهة وعادلة. وتمكن الصندوق من سد ثغرة في التمويل في مرحلة متأخرة نسبياً في عملية التخطيط، مما ساعد في كفالة منح بطاقات هوية وطنية مجانية لنحو مليون مواطن عن طريق مراكز موزعة في أنحاء البلد. ويعود الفضل في نجاح المرشحات - اللاتي يمثلن ٣٤ في المائة من جميع المسؤولين المنتخبين - ولو جزئياً، إلى جهود التعبئة التي جرت في أنحاء البلد الرامية لتمكين المرأة، بسبل من بينها منح بطاقات الهوية الوطنية (مكتب الأمم المتحدة في بوروندي).

المجال ذو الأولوية ٣: دعم الإنعاش الاقتصادي المبكر

٧٠ - حققت ٨٥ في المائة من الأنشطة في هذا المجال نواتجها بنجاح، وأكدت الدلائل أن ٣١ في المائة منها قد أسهمت إسهاما كبيرا في نتائج بناء السلام، وتحققت أكبر معدلات النجاح (٣٣ في المائة) في أنشطة إيجاد فرص العمل على الأجل القصير وعلى نطاق أوسع.

الجدول ٥

الإسهامات الكبيرة المثبتة للمشاريع التي يدعمها صندوق بناء السلام في مجالات التوظيف على الأجل القصير، وسبل العيش المستدامة، وإشراك القطاع الخاص

عـــدد المشاريع	(بملايين دولارات الولايات المتحدة)	تشير وفق الأهداف المقررة (حسب النتيجة)	النسبة المئوية للشباب التي تسهم إسهامات البلدان التي يسهم الصندوق فيها إسهامات كبيرة في بناء السلام	النسبة المئوية للشباب التي تسهم إسهامات البلدان التي يسهم الصندوق فيها إسهامات كبيرة في بناء السلام
١٥	١٦,٩	%٧٩	٣٣٪ (١٥/٥)	جمهورية أفريقيا الوسطى، وسيراليون، وغينيا، وليبيريا، ونيبال
١١	١٤,٤	%٩١	٢٧٪ (١١/٣)	تيمور - ليشتي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسري لانكا
٢٦	٣١,٣	%٨٥	(٤٢ في المائة من الميزانية الإجمالية)	ثمانية بلدان
المجموع				

النتيجة: إيجاد فرص العمل على الأجل القصير

٧١ - يتمثل الهدف المباشر لإيجاد فرص العمل على الأجل القصير في إشراك قطاعات كبيرة من السكان في إطار قصير الأجل. وكثيرا ما يكون المستفيدون هم من المحاربين السابقين أو الشباب المعرضين للخطر.

٧٢ - وفي ليبيريا، أظهر برنامج لاستخدام الدراجات النارية في النقل بالأجرة الكيفية التي يمكن بها أن يتيح برنامج لإشراك الشباب فرصاً للعمل واكتساب المهارات للمحاربين السابقين كي يشقوا طريقهم في الحياة المدنية. وجرى تناول مهارات الوساطة وإدارة النزاعات وحل المشاكل، وجرى بذل جهود صريحة للتواصل مع اتحاد سائقي سيارات الأجرة والشرطة الليبرية. ونتيجة لذلك، جرى بنجاح إعادة إدماج المحاربين السابقين، وقلت النزاعات فيما بين سائقي الأجرة، وبين سائقي الأجرة وزبائنهم على حد سواء. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

٧٣ - وفي نيبال، طرأ انخفاض كبير على حوادث التخريب المخالفة للقانون التي يقودها الشباب، ويرجع ذلك على الأقل جزئياً إلى إيجاد وظائف من نوع ما لنحو ١٠ ٠٠٠ شاب في مجالات الزراعة، أو الأعمال التجارية الصغيرة، أو التوظيف الذاتي (منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية).

٧٤ - وفي سيراليون، أثبت الدعم الذي يقدمه الصندوق إلى أمانة وطنية للشباب تعمل في مجال التوظيف الذاتي وتنمية الأعمال الحرة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ أنه كان عاملاً تحفيزياً، إذ أن الاستثمار الأولي البالغ ٤,١ ملايين دولار قد تبعه مبلغ ٢٠ مليون دولار قدمه البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى على سبيل الدعم، لتصل بذلك الخدمات إلى ٦٠٠ ٠٠٠ شاب. وجاء في تقييم سيراليون تحديداً أن الدعم الذي قدمه الصندوق كان مشجعاً على زيادة التبرعات فيما بعد (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

النتيجة: إيجاد سبل رزق مستدامة للمشردين داخلياً وإعادة إدماجهم

٧٥ - إن إيجاد سبل رزق مستدامة عمل يستغرق وقتاً ويتجاوز موارد الصندوق. ومن ثم، فإن مشاركته في هذا المجال تركز على مجموعات محددة من السكان أو مناطق محددة متضررة من النزاعات، ويقصد بها التحفيز على مبادرات أكبر حجماً. وتدلّ النسبة المئوية المنخفضة نسبياً (٢٧ في المائة) للأنشطة التي تم التحقق من أنها تساهم في تحقيق نواتج بناء السلام، على أن مواصلة استعراض تلك الأنشطة بات أمراً ضرورياً.

٧٦ - وفي سري لانكا، جمع برنامج مشترك بين جهود التوعية بخطر الألغام، وعملية للاستعراض والإحالة لفائدة المصابين، وتقديم المساعدة الاجتماعية والاقتصادية، للمساعدة في عودة المشردين داخلياً وإعادة توطينهم. وأفيد بتحسّن تدابير السلامة وزيادة الثقة بين المجتمعات المحلية والحكومة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة).

٧٧ - وفي الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، أسهم برنامج مشترك في دعم عملية إعادة الإدماج بتيسير الحوار وتسوية النزاعات. وتشمل النتائج التي تحققت، تسوية ١٤٢ نزاعاً بشأن مسائل حقوق ملكية الأراضي، وهي نتائج تُعزى إلى تدريب أفراد المجتمعات المحلية على الوساطة في النزاعات (موئل الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي).

مجال الأولوية ٤: إعادة إنشاء الخدمات الإدارية والخدمات الأساسية

٧٨ - يشمل عادة الدعم الذي يقدمه الصندوق في هذا المجال بناء قدرات الإدارات المحلية، والتدريب على مراعاة حالات النزاع ومشاريع الهياكل الأساسية.

الجدول ٦

الإسهامات الكبيرة المثبتة للمشاريع التي يدعمها صندوق بناء السلام في مجالي الإدارة العامة وتقديم الخدمات العامة

مخرجات الميزانية	النسبة المئوية	النسبة المئوية للمشاريع التي تسهم إسهامات كبيرة في بناء الصندوق إسهامات كبيرة في بناء السلام	عدد (بملايين دولارات) للمشاريع التي تسير وفقا للأهداف المقررة	المشاريع	الولايات المتحدة	نتائج بناء السلام
استعادة الإدارة العامة من أجل استئناف تقديم الخدمات	١٠٠	-	٣,٣	٢	-	-
زيادة الثقة في السلطات المحلية	٨٩	٢٢	١٦,٨	٩	ليبريا، سيراليون	-
المجموع	٩١	١٨ (٦١ في المائة من مجموع الميزانية)	٢٠,١	١١	بلدان	-

النتيجة: زيادة الثقة في السلطات الوطنية والمحلية

٧٩ - قدم الصندوق تمويلا ضئيلا نسبيا في هذا المجال ذي الأولوية. فسعى إلى فهم كيفية إسهام الإدارة العامة والخدمات الاجتماعية في بناء السلام على نحو يتسم بقدر أكبر من الفعالية، أجرى مكتب دعم بناء السلام استعراضا مواضيعيا عن فوائد السلام في عام ٢٠١١ بالتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي وشركاء آخرين من شركاء الأمم المتحدة. وقد سلط الاستعراض الضوء على أهمية النظر إلى مسائل الإنصاف عند تقديم الخدمات، وكذلك النظر إلى أوجه التقصير في تقديم الخدمات على أنها سببا لتفجر العنف، وإلى زيادة مشاركة المجتمعات المحلية في تقديم الخدمات على أنها مدخل لعمليات السلام. وسيعمل الصندوق على نشر النتائج لتشجيع التقدم بالمزيد من المقترحات المركزة على بناء السلام.

٨٠ - ولعدة أشهر بعد انتخابات عام ٢٠٠٧ التي نُظمت في سيراليون، تلقى قطاع الإمداد بالكهرباء، وإن كان نشطا أقدم، نحو نصف التمويل التراكمي في هذا المجال من مجالات النتائج. وخُصص التقييم المستقل الذي أُجري في عام ٢٠١١ إلى أن هذا النشاط، بإسهامه في تقليص حوادث العنف، قد حقق فائدة قيّمة من فوائد السلام.

جيم - التحديات

٨١ - يكشف استعراض المشاريع العاملة والعدد المتزايد لعمليات التقييم أيضا عن العديد من التحديات. فعمليات التقييم التي خضعت إليها برامج أقدم تؤكد ضرورة إجراء تحليل

متماسك للتزاعات عند بدء تصميم البرامج. وقد بات هذا الدرس يؤخذ فعلا في الاعتبار في البرامج المستجدة. وحالات التأخير في الأنشطة هي مسألة متكررة، تُعزى لعوامل خاصة بكل بلد على حدة، مما يجسّد التحدي الذي يمثله العمل في سياقات ما بعد انتهاء النزاع: فقد تؤدي فترات الانتخاب إلى إبطاء عملية اتخاذ القرار؛ و/أو قد تنشأ نزاعات جديدة - تتسم بالعنف في بعض الأحيان - مما يجعل الأنشطة المقررة غير واقعية أو مستحيلة، أو قد تنهار الاتفاقات التي تُبرم مع الحكومات أو بين الأطراف، فتؤدي إلى إهدار الفرص المتاحة، كما هو الحال على سبيل المثال فيما يتعلق بأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويمكن أن تكون قدرات الجهات الفاعلة، بما فيها الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية، في سياقات ما بعد انتهاء النزاع، قدرات ضعيفة. وعلى سبيل المثال، واجه العديد من مشاريع التشييد التي يمولها صندوق بناء السلام مشاكل كبيرة من حيث التصميم والتنفيذ. ويسعى الصندوق، عن طريق الالتزام بإجراء عمليات تقييم مستقلة واستعراض الأنشطة كل على حدة، إلى التقليل إلى أدنى حد من العوامل التي تعطل عمله، وإلى تحسين فعاليته باستمرار.

سادسا - إدارة صندوق بناء السلام والرقابة عليه

ألف - إدارة فعالية صندوق بناء السلام

٨٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضع الصندوق خطة عمل مدتها ثلاث سنوات للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، وخطة لإدارة الأداء (انظر الفرع الخامس أعلاه). وتحدد خطة العمل الأهداف الرئيسية، ولا سيما الهدف الأساسي المتمثل في وضع برامج بمبلغ ١٠٠ مليون كل عام، في إطار حافظة عاملة تتألف من ٢٠ بلدا كحد أقصى. وترمي خطة إدارة الأداء إلى تحسين تبيان الكيفية التي ستسهم بها الأنشطة الممولة من الصندوق في إحداث التغييرات المتعلقة ببناء السلام على الصعيد القطري، وهي خطة ستعمل أيضا على تتبع إدارة الصندوق على الصعيد العالمي. ويجري تعميم خطة إدارة الأداء باستخدامها أساسا لما يلي: (أ) تصميم البرامج الجديدة وإقرارها؛ (ب) توحيد مقاييس عمليات التقييم القطري (هدف تغطية ٥٠ في المائة من الحافظة العاملة في السنة الواحدة)؛ (ج) تنقيح أشكال تقديم التقارير لكي تكون أكثر استناداً إلى النتائج. وفي عام ٢٠١٢، سيقوم الصندوق باستكمال مبادئه التوجيهية الأساسية الموجهة لمقدمي الطلبات، التي صدرت أول مرة في عام ٢٠٠٩، سعياً إلى تعزيز مستوى توافقها مع خطة إدارة الأداء وتوفير التوجيه للوكالات المستفيدة بشأن كيفية الموازنة بين نظمها الخاصة بالرصد والتقييم، وضرورة تقديم تقارير موضوعية تستند إلى خطة إدارة الأداء.

الجدول ٧
خطة التقييم (برامج صندوق بناء السلام)

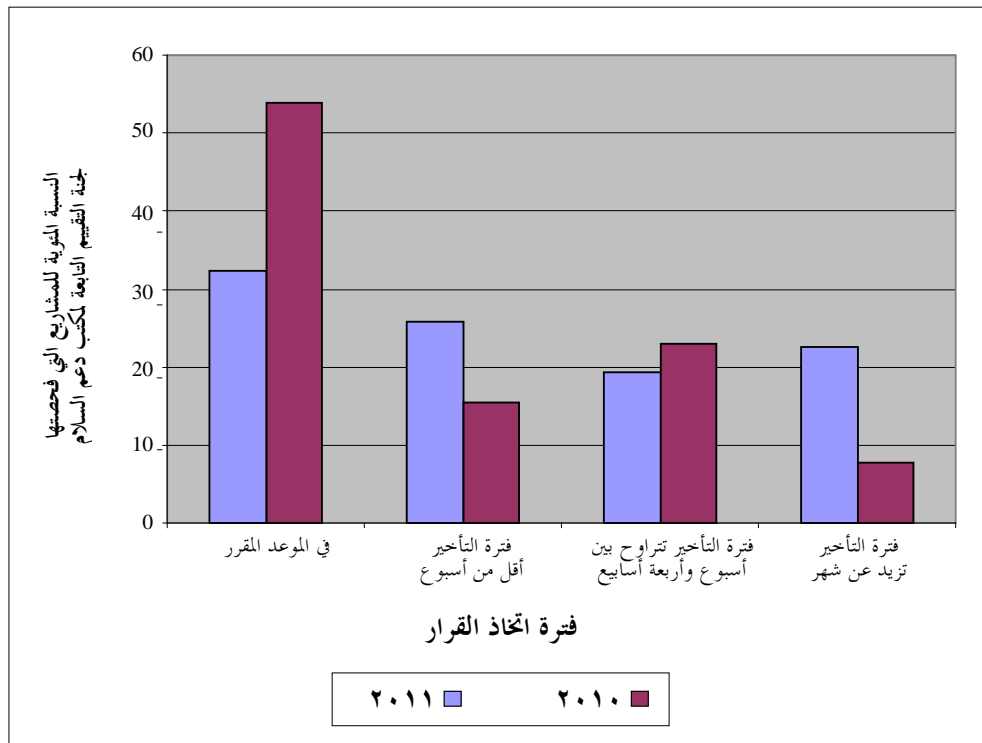
البلد	٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣	
	مصدر التمويل	نوع التقييم	مصدر التمويل	نوع التقييم	مصدر التمويل	نوع التقييم
بوروندي	-	-	-	-	م.ب.س.ت (منحة ثانية) نهائي	
جمهورية أفريقيا الوسطى	م.ب.س.ت نهائي	-	م.أ.س	نهائي	م.ب.س.ت (منحة ثانية) نهائي	
تشاد	-	-	م.أ.س	نهائي	-	-
جزر القمر	م.ب.س.ت نهائي	-	م.أ.س	نهائي	-	-
جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	-	م.أ.س	نهائي	-	-
غواتيمالا	-	-	-	-	م.ب.س.ت نهائي	
غينيا	-	-	م.أ.س	نهائي	م.ب.س.ت (منحة ثانية) نهائي	
غينيا - بيساو	م.ب.س.ت نهائي	-	-	-	م.ب.س.ت (منحة ثانية) نهائي	
هايتي	-	-	م.أ.س	نهائي	-	-
قيرغيزستان	-	-	م.أ.س	نهائي	نهائي	
ليبيريا	-	-	م.ب.س.ت المدة	منتصف	م.ب.س.ت (منحة ثانية) نهائي	
لبنان	-	-	-	-	م.ب.س.ت نهائي	
نيبال	م.ب.س.ت نهائي	-	-	-	م.ب.س.ت نهائي	
سيراليون	م.ب.س.ت نهائي	-	-	-	م.ب.س.ت (منحة ثانية) نهائي	
جنوب السودان	-	-	-	-	م.ب.س.ت نهائي	
سري لانكا	م.أ.س نهائي	-	-	-	-	-
السودان	-	-	م.أ.س	نهائي	-	-
تيمور - ليشتي	م.أ.س نهائي	-	-	-	-	-
أوغندا	-	-	م.ب.س.ت نهائي	-	-	-

الاختصارات: م.ب.س.ت = مرفق بناء السلام والتعافي؛ م.أ.س = مرفق الاستجابة السريعة.

٨٣ - وتشمل مؤشرات خطة إدارة الأداء المتعلقة بقياس الأداء التنظيمي للصندوق، حجم الأعمال (انظر الفرع الثالث)، ومدى استمرار الصندوق في اتخاذ قرارات سريعة وتحسين نوعية المقترحات التي يقرّها. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة التي طرأت على مستوى المخصصات في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، فقد حسن الصندوق قدرته على توجي السرعة في اتخاذ القرارات (انظر الشكل الثالث). ففي عام ٢٠١١، اتخذت لجنة التقييم التابعة لمكتب دعم بناء السلام، ٧٠ في المائة من قراراتها في غضون أربعة أسابيع، بالمقارنة مع الفترة المستهدفة البالغة ثلاثة أسابيع. وفيما يتعلق بنوعية المقترحات، يولي الصندوق بالفعل اهتماماً متزايداً بتحليل النزاعات ووضع برامج يكون تصميمها قائماً على النتائج وتحقيق القيمة بأفضل سعر. ويجري النظر في تحديد سبل قياس ذلك التقدم.

الشكل الثالث

صندوق بناء السلام: فترات اتخاذ القرارات



٨٤ - ويلتزم الصندوق بمواصلة تحسين أدائه. وتشمل الإجراءات التي اتخذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير بهدف تحسين الفعالية ما يلي:

- اختبار الصرف المحلي لمخصصات مرفق بناء السلام والتعافي (ليبريا، غينيا). فاسترشادا بالدروس المستفادة من مشاريع المرفق الضخمة والمبكرة، سيكفل الأخذ بنهج التدرج ألا يؤدي انتظار الموافقة على المشاريع إلى تقييد التحويلات المالية الضخمة إلى البلدان؛
- توثيق التعاون مع لجنة بناء السلام في البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة. فالصندوق يسعى إلى زيادة الصلات بين الدعم الذي يقدمه وأهداف عمل اللجنة إلى أقصى حد. ففي ليبيريا، وُضع نهج يستند إلى "خطة موسعة للأولويات" بشراكة مباشرة مع اللجنة. وفي غينيا - بيساو، أجريت بالتعاون الوثيق مع اللجنة، مناقشات ترمي إلى إيجاد سبل لدعم صندوق المعاشات التقاعدية. وفي غينيا، وُضعت أولويات البرامج منذ البداية بالتعاون مع اللجنة، وخضع العديد من التفاصيل، خاصة ما يتعلق منها بإصلاح قطاع الأمن، لمناقشة مطولة في إطار جماعي. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، انضم صندوق بناء السلام إلى اللجنة خلال زيارتها القطرية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛
- زيادة عدد بعثات الدعم الموفدة إلى الميدان، بما في ذلك قيادة الزيارات المشتركة التي تقوم بها الأمم المتحدة (وأبرزها تلك التي أُجريت في أيار/مايو ٢٠١١ إلى غينيا لبدء تعاون الصندوق واللجنة في ذلك البلد). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفد مكتب دعم بناء السلام بعثات دعم ميدانية إلى ١١ بلدا من البلدان المستفيدة للمساعدة في تصميم البرامج وتحديد الأولويات والرصد^(٨)؛
- قيام المراقب المالي للأمم المتحدة بتوقيع الاتفاق الأساسي، مما أتاح لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية فرصة الاستفادة المباشرة من أموال صندوق بناء السلام؛
- تنظيم الاجتماعين السنويين الأولين لأصحاب المصلحة (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ و ٢٠١١)، وفقا لما تقتضيه الاختصاصات المنقحة. واستضاف الأمين العام الاجتماعين. وكانت رئيسة فيرغيزستان المتكلمة الرئيسية في الاجتماع الذي عقد في عام ٢٠١١، حيث أدلت بكلمة تحدثت فيها عن منافع الدعم الذي يقدمه الصندوق.

(٨) أوفدت بعثات الدعم، التي تكررت أكثر من مرة في بعض الأحيان، إلى بروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وسيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وفيرغيزستان وكوت ديفوار وليبيريا.

باء - الفريق الاستشاري

٨٥ - انتهت ولاية الفريق الاستشاري الثانية ومدتها سنتان في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وعقد الفريق اجتماعاته وفقا للجدول الزمني المقرر (مرتان في السنة لمدة سنتين) وقام لأول مرة بزيارة ميدانية (إلى ليبيريا في أيار/مايو ٢٠١١). وقدم رئيس الفريق تقريراً نهائياً عن ولاية الفريق، مشيراً إلى أوجه التحسّن التي طرأت على إدارة الصندوق ومُشجّعاً الجهات المانحة على تقديم المزيد من الدعم. وناقش الفريق الاستشاري جميع النهج والتطورات الرئيسية للصندوق خلال العامين الماضيين، بما في ذلك الطابع المناسب للأهداف الرئيسية للأعمال، ومعايير تحديد الأولويات القطرية، وسياسة "التجديد" بالنسبة للبلدان المؤهلة للحصول على التمويل، وخطة الأداء الإداري، والاستعراضات المواضيعية واتباع نهج إزاء مبادرة تعزيز المساواة بين الجنسين يقوم على "الدعوة إلى تقديم المقترحات". وقد سنّ رئيس الفريق الاستشاري ممارسة تقديم إحاطة إلى اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام بعد كل اجتماع.

جيم - مبادرة تعزيز المساواة بين الجنسين

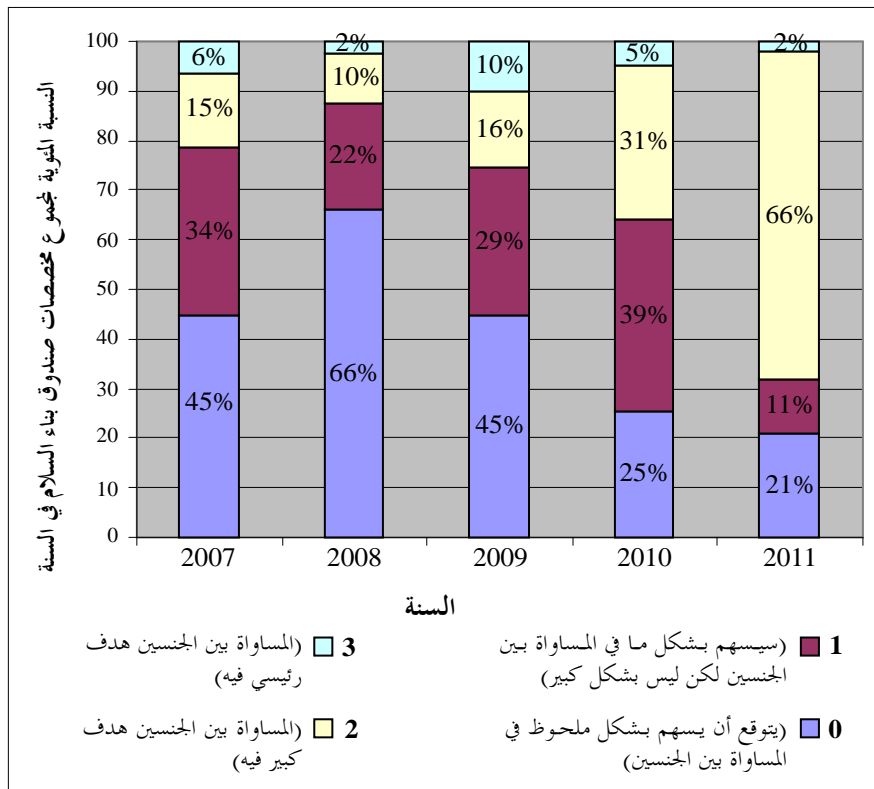
٨٦ - يشجع الصندوق تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز الدعم لجهود بناء السلام المراعية للفوارق بين الجنسين. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعد الصندوق على تمكين المرأة في جزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون وقيرغيزستان وليبيريا ونيبال، من المشاركة بنشاط في العملية السياسية وتولي أدوار قيادية في تسوية النزاعات على الصعيد المحلي والاستفادة من جهود التصدي المتعددة القطاعات للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، بما في ذلك دعم إيجاد أسباب المعيشة. وفي قيرغيزستان، أدى تشكيل شبكة من ٢٠ لجنة محلية للسلام، إلى تمكين المرأة من رصد أداء الدولة والتعبير عما لديها من شواغل على صعيد المقاطعات، بينما ساعد التمويل المقدم من صندوق بناء السلام لسيراليون في الإعلان عن إطلاق الرابطة النسائية لجميع الأحزاب السياسية.

٨٧ - وتحسّن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في حافظة الصندوق، حيث زادت نسبة المشاريع التي تمثل المساواة بين الجنسين أحد أهدافها الكبيرة (مؤشر المساواة بين الجنسين ٢؛ انظر الشكل الرابع) من ١٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٦٦ في المائة في عام ٢٠١١. ويعدّ تحديد الأهداف على نحو استباقي أمراً هاماً لكفالة تحويل مراعاة الاعتبارات الجنسانية في مرحلة التصميم إلى واقع ملموس. ومن الأمثلة الجيدة على عملية تحديد أهداف واضحة، مشروع "وظائف من أجل السلام" الذي اضطلعت منظمة العمل الدولية/منظمة الأغذية والزراعة بتنفيذه في نيبال، والذي وفّر فرصاً اقتصادية لفائدة ١٢ ٥٠٠ شاب وشابة وفي الوقت ذاته إشراكهم في الحوارات المتعلقة ببناء السلام، حيث كان الهدف المتوخى ألا تقل نسبة المستفيدات منه عن ٣٣ في المائة.

٨٨ - وقد التزم الأمين العام في تقريره عن مشاركة المرأة في بناء السلام (A/65/354-S/2010/466) بأن تعمل منظومة الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء من أجل تخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من الصناديق التي تديرها الأمم المتحدة لمشاريع دعم بناء السلام، التي يتمثل هدفها الرئيسي، تمثيلاً مع ولايات المنظمة، في تلبية الاحتياجات الخاصة للمرأة، أو تعزيز المساواة بين الجنسين، أو تمكين المرأة (وهو ما يعادل مؤشر المساواة بين الجنسين ٣؛ انظر الشكل الرابع). ولا يحقق الصندوق حالياً ذلك الهدف، ولذلك فقد عمد في عام ٢٠١١ إلى الإعلان عن مبادرته لتعزيز المساواة بين الجنسين، وهي نداء لتقديم مقترحات لمشاريع بناء السلام المراعية للمنظور الجنساني بقيمة ٥ ملايين دولار. ومن بين ٢٤ مقترحاً زاد مجموعها على ٢٠ مليون دولار، حدد الصندوق، في إطار لجنة تقييم خاصة يشترك في عضويتها خبراء خارجيون، سبعة مشاريع للتمويل في مجالات إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون والانتعاش الاقتصادي والمشاركة السياسية.

الشكل الخامس

علامات مؤشرات المساواة بين الجنسين في صندوق بناء السلام (٢٠٠٧-٢٠١١)



دال - إدارة مكتب دعم بناء السلام

٨٩ - في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، خصص مكتب دعم بناء السلام ثماني وظائف لإدارة الصندوق، مُولت من التكاليف العامة المباشرة البالغة نسبتها ٣ في المائة. وتم تعزيز تلك الوظائف من خلال إعاره بعض الموظفين الفنيين من برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(٩)، وتوفير موظف فني مبتدئ من هولندا، وتقديم تمويل مباشر للمشاريع من الاتحاد الأوروبي. وبلغ التمويل النهائي لإدارة الصندوق في عام ٢٠١١ ما قيمته ٢,٢ مليون دولار (باستثناء الإعارات وغيرها من أشكال الدعم)، وهو ما يمثل نقصانا كبيرا عن المبلغ المقدر في خطة العمل لإدارة مخصصات قدرها ١٠٠ مليون دولار على نحو فعال، وهو ٣,٦ مليون دولار. وتحققت وفورات في عام ٢٠١١ تعزى أساسا إلى الموظفين المعارين، وإن كانت ترجع أيضا لإرجاء بعض الأنشطة، ولسفر الموظفين في الدرجة الاقتصادية على أساس طوعي. ومراعاة لتوقعات الإيرادات لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وضع الصندوق كذلك لعام ٢٠١٢ ميزانية محافظة توفر الحد الأدنى من الاعتمادات (بمبلغ ٢,٨ مليون دولار)، وهو يهدف إلى تأمين تواصل الإعارات وجمع موارد إضافية خارجة عن الميزانية لتمويل أنشطته.

هاء - إقامة الشراكات والتعاون مع الصناديق الأخرى

٩٠ - يندرج تعزيز التعاون في الأمم المتحدة، سعيا إلى تحسين الدعم المقدم إلى البلدان في مجال بناء السلام، ضمن أهداف الصندوق وممارساته، على حد سواء فعلى الصعيد القطري، تُشجّع البرامج المشتركة، وتُطلب من منظومة الأمم المتحدة المشاركة الكاملة خلال مراحل التحليل وتحديد الأولويات وتصميم البرامج، ويُقدّم الدعم الكامل لعملية تخطيط البعثات المتكاملة. وعلى صعيد المقر، تُقدم للفريق الرفيع المستوى المعني ببناء السلام إحاطات منتظمة بشأن جميع البلدان الجديدة المؤهلة للحصول على التمويل، ويُستشار فريق الاتصال المعني ببناء السلام بشأن كل مقترح.

٩١ - ويعزز صندوق بناء السلام تعاونه مع صندوق بناء الدولة وبناء السلام التابع للبنك الدولي ويستفيد أيضا من برنامج لتبادل الموظفين بين الأمم المتحدة والبنك الدولي. وشارك صندوق بناء السلام في الاجتماع السنوي لصندوق بناء الدول وبناء السلام التابع للبنك الدولي ويسعى بنشاط إلى إيجاد فرص تكفل تعزيز الأنشطة على نحو متبادل.

(٩) أعارت مفوضية حقوق الإنسان أيضا موظفا فنيا لفرع لجنة بناء السلام، وهو يقدم مساهمات كبيرة إلى عمل الصندوق.

٩٢ - ويشترك صندوق بناء السلام أيضا، بأشكال رسمية متفاوتة، في شراكات خارج منظومة الأمم المتحدة. فقد وفّرت مؤسسة عروة السلام طوال العامين الماضيين دعما حاسما لتفعيل هدف الصندوق المتمثل في أن يكون عاملا "تفيزيا". وساعدت شراكة أُقيمت بين مكتب دعم بناء السلام ومنظمة "إنترپيس" الدولية لبناء السلام في تنظيم حلقات عمل عن تحليل البرامج وتصميمها (لبنان، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠) وستكون لتلك الشراكة، اعتبارا من عام ٢٠١٢، قدرة إضافية في نيويورك لبحث المسائل ذات الصلة، ولا سيما ما يتعلق منها ببناء السلام على صعيد المجتمعات المحلية. وتجري إقامة المزيد من الصلات غير الرسمية مع الباحثين بهدف تحسين فهم شواغل الناس وتصوراتهم عن التغييرات المرتبطة ببناء السلام على أرض الواقع في جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيريا وفي بلدان أخرى. وتُبدل مساع لإقامة شراكات مع منظمات غير حكومية أخرى تشتغل بالبحث وبناء السلام من أجل التماس مساعدتها في مجال تصميم البرامج وتحليلها.

سابعاً - الاستنتاجات

٩٣ - استعرض التقرير السابق (A/65/353)، الذي يغطي الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠) عددا من الخطوات التي سعى الصندوق إلى اتخاذها لتحسين أدائه. وقد اتُخذ معظم تلك الخطوات وجرى الإبلاغ عنها أعلاه. وهي تشمل وضع خطة عمل وخطة لإدارة الأداء وتوسيع نطاق المخصصات والالتزام بالاستجابة السريعة وزيادة أوجه التآزر مع اللجنة وتحسين الدعم المقدم إلى البلدان وتنظيم مننديات سنوية لأصحاب المصلحة.

٩٤ - ويختزن المستقبل للصندوق فرصا وتحديات. فتبرعات الجهات المانحة في تزايد، ولكن ليس بالسرعة الكافية لكفالة تحقيق الأهداف الواردة في خطة العمل لعام ٢٠١٣. إلا أنه بتوفير المزيد من الموارد، ستكون الأمم المتحدة في موقع أفضل بمكّنها من تلبية الاحتياجات والاستجابة للفرص الناشئة. فالبلدان التي تسعى إلى تنفيذ "الاتفاق الجديد" الذي أُعلن عنه في بوسان، جمهورية كوريا، على سبيل المثال، تستحق المزيد من الدعم، إذ أنها تسعى إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها فيما يتعلق ببناء الدول وبناء السلام. وتفتح مبادرة الأمين العام لبناء القدرات المدنية أيضا سبلا جديدة للصندوق لدعم المؤسسات في سياقات ما بعد انتهاء النزاع. وبالنظر إلى أنه من المرجح أن يلتبس المزيد من البلدان التي تمر بمراحل انتقالية سياسية أساسية المساعدة من صندوق بناء السلام، فإن وجود صندوق قوي للأمم المتحدة يمثل أداة لا غنى عنها لمساعدة البلدان فيما تبذله من جهود تحقيقا للسلام الدائم.